OPEN ACCESS
Received: 21 -07 -2024
Accepted: 10- 10-2024

الآداب
للدراسات اللغوية والأدبية

The Term *Lahn* and Its Synonyms in *Lisan Al-Arab*: An Applied Study

Dr. Aida Bint Saeed Al-Basalah *
asalbasalah@pnu.edu.sa

Abstract:

This study explores the term *Lahn* (grammatical error) and its synonyms in *Lisan al-Arab*, focusing on linguists' evaluations of texts deemed to deviate from classical Arabic rules. By consulting linguistic references, it examines the criteria used to identify errors and their presence in the speech of both the general public and the elite. The research consists of an introduction, a preface, two main sections, and a conclusion. The preface defines the study's terms. The first section addresses grammatical errors in public speech, focusing on general issues and the *hamza*. The second section examines errors in elite speech, covering three areas: errors in prophetic hadiths, poetry, and the speech of linguists and jurists. The conclusion highlights that grammatical errors have been part of Arabic since pre-Islamic times. Many anomalies once considered errors were later accepted by language academies due to their basis in Arabic's dialectal diversity. Most errors noted in *Lisan al-Arab* were drawn from earlier linguists' judgments, which Ibn Manzur largely transmitted without alteration. Occasionally, he offered his opinion but often presented these views neutrally.

Keywords: Grammatical Errors, Eloquence, Linguistic Phenomena, Public Speech, Elite Speech.

* Professor of Linguistics (Syntax and Morphology), Department of Arabic Language, College of Humanities and Social Sciences, Princess Nourah Bint Abdulrahman University, Saudi Arabia.

Cite this article as: Al-Basalah, A. B. S. (2025). The Term *Lahn* and Its Synonyms in *Lisan Al-Arab*: An Applied Study, *Arts for Linguistic & Literary Studies*, *7*(1): 461 -486.

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

الآداب
للدراسات اللغوية والأدبية

OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 2024/07/21م
تاريخ القبول: 2024/10/10م

مصطلح "اللحن" ومرادفاته في لسان العرب: دراسة تطبيقية

د. عائدة بنت سعيد البصلة *
asalbasalah@pnu.edu.sa

الملخص:

سعى هذا البحث إلى دراسة "اللحن" ومرادفاته في لسان العرب؛ لمعرفة مدى صحة تلحين اللغويين تلك النصوص التي حكموا بمخالفتها لقواعد اللغة الفصحى، بعرضها على كتب اللغة، ومعرفة المعايير التي اتكأوا عليها، ومواطن تلك الأخطاء، سواء أكانت في كلام العامة أم الخاصة، وتم تقسيم البحث إلى مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، يتضمنان عددًا من المطالب، ثم خاتمة، تعرَّض التمهيد لتعريف مصطلحات البحث، أما المبحث الأول، فهو: اللحن في كلام العامة، وفيه مطلبان: مسائل عامة، ومسائل الهمزة، في حين درس المبحث الثاني: اللحن في كلام الخاصة، وفيه ثلاثة مطالب: اللحن في الحديث النبوي، واللحن في الشعر، واللحن في كلام اللغويين والفقهاء، وأخيرًا الخاتمة، وفيها نتائج البحث، ومنها: أن اللحن ظاهرة قديمة في العربية، ظهرت منذ العصر الجاهلي، فما كان من اللحن قديمًا أو من الشاذ، قبلت جله مجامع اللغة واستعمله العرب حديثًا، بعد وجود وجه له في العربية بلغاتها ولهجاتها. أن أغلب المسائل التي حُكم عليها باللحن في (لسان العرب) كانت مما نقله ابن منظور عمن سبقه من اللغويين، ولم يكن له إلا النقل، وكان أحيانا يبدي رأيه فيها، وأحيانا ينقل تلك الآراء دون ترجيح.

الكلمات المفاتيح: اللحن، الفصاحة، الظواهر اللغوية، كلام العامة، كلام الخاصة.

* أستاذ اللسانيات (النحو والصرف) - قسم اللغة العربية - كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن - المملكة العربية السعودية.

للاقتباس: البصلة، ع. ب. س. (2025) مصطلح "اللحن" ومرادفاته في لسان العرب: دراسة تطبيقية، *الآداب للدراسات اللغوية والأدبية*، *7*(1): 461-486.

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

مقدمة:

يعد المعجم العربي وعاء لحفظ لغة العرب، فقد حفظ موروثهم اللغوي، وفيه تتضح جهودهم في حفظ لغتهم سماعًا وقياسًا، مشافهةً وروايةً، مصطلحًا ومفهومًا، وصولًا إلى التدوين والتقييم، وسنسلط الضوء في هذه الدراسة على مصطلح اللحن ومدلوله، وما يرادفه من مصطلحات في معجم "لسان العرب" لابن منظور، (ت711ه)؛ لمعرفة جهوده في رصد مواضع اللحن، وكيفية التوثيق والطرح لهذه الظاهرة كمًا ونوعًا، وذلك بالنظر إلى قيمة كتاب ابن منظور؛ باعتباره مدونة لغوية كاملة. وسنقوم بعرض تلك المواضع على كتب اللغة والمعاجم الأخرى، ونمحص الحكم فيها من جديد بتقييد مصطلحاتهم ومقارنتها مع ما نقله ابن منظور، وصولًا إلى إجابة لتساؤلات افترضناها، وهي:

1-ما مفهوم اللحن الذي يقابل الفصاحة؟ وما مفهوم الشذوذ؟

2-ما العلاقة الرابطة بين المفاهيم؟ وهل يلتقي اللحن مع الشذوذ كمصطلح ومفهوم في بؤرة قرابة؟

3-هل ظهر اللحن في عهد الرسول ﷺ، وفي عهد أبي الأسود، أم كانت بذوره ممتدة إلى الجاهلية؟

4-كيف وُضعت هيكلة هذه الظاهرة وأحكامها؟ وما ضوابط المحكوم عليه باللحن في لغة الخواص والعوام؟

5-ما دور المعاجم وأصحابها في الحكم على هذه الظاهرة؟ وما فائدتها في إثراء المعجم؟

وقد وقع الاختيار على "لسان العرب" لأنه يعد من أشمل معاجم العربية وأكمل المدونات اللغوية، فقد جمع ما حوته كبريات المعاجم السابقة عليه، ومنها: (تهذيب اللغة)، و(المحكم والمحيط الأعظم في اللغة)، و(تاج اللغة وصحاح العربية) وغيرها، فضلا عن إضافات ابن منظور، وحسن تبويبه لمعجمه هذا. ولهذا كان مصنفه معجمًا متميزًا، يهتم بـ: "إزالة ما في التراكيب من إبهام أو غموض في المعنى، وتوضيح ذلك بما جاء في القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعرًا ونثرًا" (الحاوي، والبغدادي، 2006، ص 8).

إن اللحن معضلة حقيقية واجهت علماء اللغة، وأصحاب المعاجم، والنحاة، والمفسرين، وغيرهم، عند وضع مصنفاتهم، منذ بداية التدوين، ونظرا لهذه الأهمية فقد دونت فيه مؤلفات كثيرة، منذ بداية تدوين اللغة في القرن الثاني الهجري، وإلى اليوم، وبما أن المجال لا يتسع لذكرها، ونظرا لشهرتها، فسأكتفي بذكر بعضها، وهي:

ما تلحن فيه العامة للكسائي، ولحن العوام لأبي بكر الزبيدي، وتثقيف اللسان لابن مكي الصقلي، والفصيح لثعلب، وسواها. ومن المؤلفات التي تناولت اللحن في العصر الحديث: "قل ولا تقل" للعدناني، ومعجم الصواب اللغوي لأحمد مختار عمر وآخرين، وغيرهما كثير. ولكن لا توجد دراسة تناولت موضوع هذا البحث –على حد علم الباحثة-، ومن هنا جاءت أهميته.

وقد جاء هذا العمل في مبحثين تسبقهما مقدمة، وتمهيد، وتليهما خاتمة:

المقدمة: تناولت: أهمية البحث، وتساؤلاته، وأسباب اختياره، وخطته، ومنهجه، والدراسات السابقة.

التمهيد: تناول: التعريف بمصطلحات البحث الواردة في العنوان، التي لها صلة بالبحث.

المبحث الأول: اللحن في كلام الخاصة، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: اللحن في الحديث النبوي

المطلب الثاني: اللحن في الشعر

المطلب الثالث: اللحن في كلام اللغويين والفقهاء

المبحث الثاني: اللحن في كلام العامة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مسائل عامة

المطلب الثاني: مسائل الهمزة

الخاتمة، وفيها النتائج التي توصل إليها البحث

وأخيرا: ثبت المصادر والمراجع.

التمهيد:

أولًا: اللحن عند "ابن منظور"

جاء في مادة (لحن) في لسان العرب: اللَّحْن من الأَصوات المصوغة الموضوعة، ولَحَّنَ في قراءته: إذا غرَّد وطرَّبَ فيها بأَلْحان، وفي الحديث: "اقرؤُوا القرآن بلُحون العرب" (البيهقي، 1410: 2/ 540)، وهو أَلْحَنُ الناس، إذا كان أَحسنهم قراءةً أَو غناءً، واللَّحْنُ واللَّحَنُ واللَّحَانةُ واللَّحانِيَة: تركُ الصواب في القراءة والنشيد، ونحو ذلك، ورجل لاحِنٌ ولَحّان ولَحّانة ولُحَنَة: يُخْطِئ، وفي المحكم: كثير اللَّحْن،... والتَّلْحِينُ: التَّخْطِئة، ولَحَنَ الرجلُ يَلْحَنُ لَحْنًا: تكلم بلغته، ولَحَنَ له يَلْحَنُ لَحْنًا: قال له قولًا يفهمه عنه، ويَخْفى على غيره، لأَنه يُميلُه بالتَّوْرية عن الواضح المفهوم. ورجل لَحِنٌ: عارفٌ بعواقب الكلام ظريفٌ، وفي الحديث أَن النبي- ﷺ –قال:" إنكم تَخْتصِمُون إِليَّ ولعلَّ بعضَكم أَن يكونَ أَلْحَنَ بحجَّته من بعض، أَي: أَفْطنَ لها وأَجْدَل، فمن قَضَيْتُ له بشيء من حق أَخيه فإِنما، أَقطعُ له قِطْعةً من النار" (البخاري، 1422: 3/ 180)، ولَحَنَ فلانٌ في كلامه: إذا مال عن صحيح المَنْطِق، واللَّحَنُ: بفتح الحاء الفِطْنة (ابن منطور، 1414: 2/34).

وبناء على ما سبق نستنتج أن اللحن في اللغة موضوع لستة معانٍ، هي: الخطأُ في الإعراب، واللغةُ، والغِناءُ، والفِطْنةُ، والتَّعْريضُ، والمَعْنى.

غير أن ما يهمنا هنا هو المعنى الأول، وهو: العدول عن الصواب والميل عن الصحة، وهذا موافق لرأي ابن فارس الذي عرف اللحن بأنه: "إمالة الكلام عن جهته الصَّحيحة في العربية" (ابن فارس، 1991، ص 239). وبهذا يمكن أن نقول مطمئنين:

إن اللحن في اللغة هو: تغيير اللفظ وتحريفه والعدول به عن الأصل، وخروجه عن ضابط الصحة والفصاحة والصواب إلى الخطأ والانحراف، ويبدو لي أن هذا المصطلح بالمفهوم الخاص ارتبط بالقراءة القرآنية في بداية الأمر، ثم انتقل إلى الحديث النبوي، والشعر، والنثر، والكلام الدارج المستعمل.

ويعرف اللحن اصطلاحًا بأنه "خروج الكلام الفصيح عن مجرى الصحة في بنية الكلام أو تركيبه أو إعرابه؛ بفعل الاستعمال الذي يشيع أولًا بين العامة من الناس، ويتسرب بعد ذلك إلى لغة الخاصة" (الخيروني، 2018، 19-36). وقيل: إنه مخالفة العرب في سنن كلامهم (الصاعدي، 1988، ص 280، القنيعير، 2021). وقيل: هو "تحريف الكلام عن قواعد الصرف والنحو، كما يقوم على مخالفة النطق الفصيح واللفظ السليم" (الرأس، وهني، 2018، ص 35، البحلة، 2018).

وقد غلب إطلاقه على الخطأ في الإعراب أكثر من الخطأ في الصرف واللغة، وينقسم إلى: لحن مذموم، وهو الذي ينتج عن جهل وعدم دراية بقواعد العربية، ولحن غير مذموم، وهو الخطأ الناتج عن فلتات اللسان، وهذا الأخير لا يكاد يسلم منه أحد (الرأس، وهني، 2018، ص 35، 36).

ثانيًا: العلاقة بين الفصاحة واللحن

الفصاحة لغة: الانجلاء والظهور، وفي اللسان: "وأعرب الأغتم وعرب لسانه بالضم عروبة، أي: صار عربيًا، وتعرب واستعرب: أفصح" (ابن منظور، 1414: 145/3)، وفي إسفار الفصيح: "وقد أفصح الأعجمي بالألف يفصح إفصاحا فهو مفصح: إذا تكلم بالعربية وحسنت لغته، وفصُح اللحان:... يفصح فصاحة فهو فصيح، إذا زال فساد كلامه وتنقى من اللحن، وصحت ألفاظه، مع سرعة النطق بها، واللحان الذي يتكلم العربية فيخطئ فيها" (الهروي، 1420، ص 448).

ولذلك تقول إحدى الباحثات "إن البحث في ظاهرة اللحن في اللغة العربية يتطلب أن نبحث فيما يقابلها وهي الفصاحة عند اللغويين العرب القدامى، فنحن في هذه الدراسة أمام ظاهرتين متقابلتين: ظاهرة الفصاحة من جهة، وظاهرة اللحن من جهة ثانية" (برطولي، 2009، ص 64)، وقد ارتبط مفهوم الفصاحة عندها: بكثرة الاستعمال، وبمفهوم عدم العجمة، وبمفهوم الموافقة لقياس العربية، كما استعملت الفصاحة أيضا في مقابل " اللحن " الذي هو "مخالفة قواعد اللغة"، فالفصاحة اللغوية عند اللغويين القدامى كانت تعني السليقة، أي :التكلم باللغة دون تعلم، وهي مقابلة للحن الذي فشا على ألسنة المولدين (برطولي، 2009، ص 64-65).

ولقد خاف العرب الذين تباهوا بالفصاحة والبيان والإعراب من اللحن عندما فشا واستفحل كظاهرة؛ بسبب اختلاط العرب بغيرهم، ودخول الأعاجم في دين الله أفواجًا، واتّصال العرب بالأمم المجاورة فتحًا وجهادًا وحجًا وعمرة (الصاعدي، 1988، ص 292).

والظاهر أن غير العرب هم الأكثر في قبول الإسلام وخصوصًا الفرس والروم والأقباط والأحباش والبربر، هذا مع سرعة حركة الفتوحات، ومع كثرة الهجرة للمدينة، لذا خاف العرب من تداخل اللغات ومن غلبتها وانتصارها، فرصدوا الظاهرة (ابن الأثير، 1979: 5/1). ويبدو أن الخوف على اللغة في عهد التدوين كان هاجسًا قويًا، فتوجه العلماء إلى قضية دخول الأعاجم في الإسلام، فقصروا اللحن في ذلك العصر على معنى الخطأ في الإعراب والمراد به اللغة (البصلة، والمسند، 2015) -كما ذكرنا-.

ويبدو أن اللحن بمعنى " الخطأ في اللغة " قد ظهر متأخرًا عن غيره من المعاني الأخرى، حيث لم تظهر الحاجة إليه إلا بعد أن اختلط العرب بالأعاجم، وتنبه العرب إلى شيوع الخطأ في لغتهم، وقد رأى ابن فارس أن كلمة اللحْن من كلام المولدين، معللا ذلك بأن "اللحن محدث لم يكن في العرب العاربة الذين تكلموا بطباعهم السليمة"(ابن فارس، 1991، ص 239).

وفي ذلك يقول يوهان فك: "وأغلب الظن أنه -أي اللحن- استعمل لأول مرة بهذا المعنى عندما تنبه العرب -بعد اختلاطهم بالأعاجم-إلى فرق ما بين التعبير الصحيح، والتعبير الملحون" (فك، 1980، ص 254).

ثالثًا: علاقة اللحن بالشذوذ

الشاذ لغة: الشذوذ عند الفراهيدي (د.ت: 215/6)، وابن فارس (1979: 180/3)، بمعنى الانفراد والتفريق، ومعنى: شَذَّ عنه يَشِذُّ ويَشُذُّ شذوذًا: انفرد عن الجمهور وندر، فهو شاذٌّ، وجاؤوا شُذَّاذًا، أَي: قِلالًا، وشذ الرجل إذا انفرد عن أَصحابه، وكل شيء منفرد، فهو شاذ (ابن منظور، 1414: 33/10). وعرفه الكفوي بأنه: الذي يكون وجوده قليلًا، ولكنه لا يجيء على القياس، وهو عنده مقبول ومردود (1967، ص 592)، وهذا التقسيم نفسه موجود في تعريفات الجرجاني (1983، ص 124).

مما سبق يظهر لنا أن الشذوذ له معان، منها: الانفراد والمخالفة والتفريق، والنادر من القول، والخروج عن المألوف، ويؤكد ذلك أن الصاغاني عندما عرف الشارد جعله مرادفا لكلمة شاذ (الصاغاني، 1983، ص 72)، وفي الأفعال: "شذ الدابة شذوذًا: نفر، والرجل عن القوم: خرج عنهم، والشيء عن الشيء: مثله..." (ابن القطاع، 1361، ص77) فالذي شذ في اللغة، انفرد، وندر، وخرج عن بابه وقياسه.

الشاذ اصطلاحا:

لم نقف على مصطلح الشذوذ صراحة في كتاب سيبويه، لكنه عبر عن مفهومه، مرة بغير مطرد، وأخرى بليس مطرد، وثالثة بقوله: "والفعل شاذ لا يقاس عليه"، وهكذا، ومن نصوصه: "فإنما هذه الأقل نوادر تحفظ عن العرب، ولا يقاس عليها،

ولكن الأكثر يقاس عليه"(سيبويه، 1988: 8/4)، وهكذا شابَ هذا المصطلح الإبهام في كتب المتقدمين إلى أن وضحه ابن السراج، وقسمه إلى أضرب هي: شاذ في الاستعمال مطرد في القياس، ومطرد في الاستعمال شاذ في القياس، وشاذ في القياس والاستعمال. (ابن السراج، 1985: 57/1)، وبعده عول الفارسي على الاطراد والاستمرار، ويريد أن الشاذ لا يقاس عليه (الفارسي، 1981، ص 241)، ثم نرى الظهور الجلي عند ابن جني عندما عقد بابًا سماه: (باب القول على الاطراد والشذوذ)، وبين أنه من التفرد والتفرق، وقسم الكلام إلى أربعة أقسام من حيث الاطراد والشذوذ (1955: 97/1، 98).

ومما سبق يرى البحث أن الشاذ هو: ما خالف واحدًا أو أكثر من أصولهم المحصورة في: السماع والقياس والإجماع والاستحسان، أو هو خروج عن أصل أو أكثر من أصول النحاة وقواعدهم التي بنوا عليها اللغة، فهو: ميل وخروج من الصحة إلى الخطأ. وهو في هذا مرادف لمعنى اللحن.

رابعًا: أنواع اللحن

إن اللحن في اللغة "يتخذ أشكالًا مختلفة ومظاهر متعددة، فيصيب الأصوات اللغوية، أو الصور البنيوية، أو التراكيب النحوية، أو الطرائق البيانية، وقد عرف هذا في مختلف اللغات الإنسانية ومنها العربية، وهو يتجلى في اللغة العربية في مظهرين متمايزين:

أ - الخطأ في الأصوات والصيغ والبنية، ويمكن أن نطلق عليه: الخطأ في الصرف.

ب - الخطأ في الإعراب، ويمكن أن نطلق عليه: الخطأ في النحو.

أما النوع الأول، فقد جرى على ألسنة الموالي والعبيد والجواري تبعا لما ألفته ألسنتهم في البيئات التي نشأوا فيها مما يخالف ما هو موجود في اللغة العربية من أصوات وصيغ وبنية الكلمة، ولكن ذلك النوع من اللحن لم يكن بالأمر الذي يقلق علماء العربية، ويقض مضاجعهم،... **وأما النوع الثاني**: وهو الخطأ في إعراب الكلمات، فلم ينتبه له العرب إلا بعد أن فتحوا الأمصار ودانت لهم الأقطار، وبطول الامتزاج تسرب الضعف إلى نحيزة العربي وسليقته، وهذا النوع أول اختلاط طرأ على اللغة العربية في الإسلام "(برطولي، 2009، ص 68، 69، الفندي، 2019).

ومما تقدم نقول: اختلفت آراء العلماء في تحديد زمن دقيق لظهور اللحن، ولعلنا نجزم بأنه موجود منذ الأزل، فإذا كانت الفصاحة تعني عدم اللحن، فهذا يؤكد لنا وجود المصطلحين معًا منذ القدم، فاللحن كان موجودًا بقلة وندرة وبمصطلحات مختلفة وبمفاهيم أضيق، وبأشكال محدودة، وإذا أمعنا النظر يمكن التوفيق بين الرأيين، فاللحن الذي هو ضد الفصاحة ظهر في الجاهلية بشكل قليل؛ لأن الاختلاط كان قليلًا في تلك الفترة نظرًا لقلة عدد الموالي والعبيد والإماء، وقلة نسبة الاختلاط الذي كان محصورًا بالتجارة والعمرة والحج والمحافل والأسواق الموسمية.

ثم ازداد تطور اللحن فبدا في مظهره الثاني، وهو: الخطأ في الإعراب، وكان ذلك بعد الإسلام وهجوم الأعاجم على المدينة، وانتشار الفتوحات، والتزاوج والمصاهرة، وانتشار العبيد والموالي بشكل كبير (برطولي، 2009، ص 75، 76).

لقد تلخصت نظرة القدامى إلى اللغة واللحن في ثلاثة أمور:

أولًا :أن الكمال اللغوي ينحصر في قبائل الجزيرة العربية التي لم تفسد الحضارة لغتهم، وفي زمن لا يتجاوز صدر الدولة الإسلامية، فقد أوقفوا الأخذ عن العرب في منتصف القرن الثاني للهجرة، وقد حدد منتصف القرن الرابع للاستشهاد بعرب البادية.

ثانيًا: كل ما خالف قياسهم النحوي، فهو لحن وإن كان مطردًا في الاستعمال بعكس ما يقول السيوطي الأقل تعصبًا: "فلا بد من اتباع السماع الوارد به فيه نفسه، لكنه لا يتخذ أصلًا يقاس عليه غيره" (السيوطي، د.ت: 1/ 229)؛ لاعتقادهم أن اللغة الكاملة وقف على العصور القديمة التي لها قداستها.

ثالثًا: كل تطور في الصيغ الدلالية والأصوات فهو لحن، وشعار القائلين بذلك هو: ليس لنا أن نخترع ولا أن نقول غير ما قالوا لأن الفصحى في الحضر قد بلغت غاية كمالها حوالي منتصف القرن الثاني الهجري، وأن ما طرأ عليها من تغير بعد ذلك فساد وانحراف (برطولي، 2009، ص 94).

خامسًا: أسباب تفشي اللحن

زادت ظاهرة اللحن (الرأس، وهني، 2018، ص 36) في القرون الأربعة تدريجيًا بعد الإسلام، واهتم كثير من الباحثين برصد تلك الأسباب وسنوجزها في الآتي:

- تزايد اختلاط العرب بالأعاجم نتيجة الحرب والخدمة والمعايشة.
- التعصب العرقي والنزعة الشعوبية، والصراعات الحزبية، مع توسع الرقعة الإسلامية، وكثرة الأعاجم في المجتمع العربي.
- تساهل الحكام والأمراء والوجهاء في التحدث به، والتماس العلل من النحاة، والتبرير لذلك.
- كثرة الموالي والجواري وأمهات الأولاد، يقول الجاحظ:" كان في عبيد الله بن زياد لكنة... فبسبب هذه الجارية أصبح اللحن في بيت زياد بن أبيه، قائد من قادة المسلمين، مشهود له بالفصاحة والبيان، وهو صاحب الخطبة البتراء" (الجاحظ، د.ت: 210/2).
- إقدامُ كثير من الرواة على وضع الشعر واختلاقه (الخيروني، 2018: ص 6).

لذا فقد كانت مواجهة العرب لتفشي اللحن بطرق منها (الرأس، وهني، 2018، ص 38):

1. مقابلته بالاستهجان والاستنكار، وخاصة من قبل الخلفاء والولاة والأمراء.
2. الدعوة إلى وضع قواعد تضبط اللغة وتحافظ عليها؛ فنشأ لذلك النحو العربي.
3. نشأة حركة تصحيح لغوية تنبه على الأخطاء، وتشير إلى وجه الصواب، والتأليف في كتب لحن العوام ولحن.

المبحث الثاني: اللحن في كلام العامة

المطلب الأول: مسائل عامة

1- **الخلاف في قولهم: (غليت القدر)**

(غَلَتِ القِدرُ والجَرَّةُ تَغْلي (القوطية، 1993، ص 199)، غَلْيًا وغَلَيانًا (الهروي، 1420: 343/1)، وأَغْلاها وغَلاَّها، ولا يقال: غَلِيتْ، قال أَبو الأَسود الدُّؤَلي (أبو الأسود، 1964، ص 119، وابن منظور، 1414: 174/37):

ولا أَقولُ لِقدرِ القَوْمِ قدْ غَلِيتْ ولا أَقولُ لبابِ الدَّارِ مَغْلُوقُ

وبالعودة إلى كتب اللغة نجد أنها ذهبت إلى أن: غلت القدر هو الصواب، وغليت القدر لحن، قال الكسائي: "وكذلك غلت القدر بلا ياء..." (الهروي، 1420، ص 112)، وفي الفصيح: "غلت القدر فهي تغلي: إذا جاشت، وأغلقت الباب فهو مغلق" (ثعلب، 1907، ص 7، 25)، وما ذكره عن أبي الأسود أنه لحن، حكاه ابن دريد عن أبي زيد (أبو زيد الأنصاري، 1981، ص 230).

أما حكم هذا اللحن، فقد قال السيوطي: إنه لحن قبيح (السيوطي، د.ت: 252/1)، وقال صاحب القاموس: هي لثغة أو لغة رديئة (الفيروزآبادي، 2005: 915/2)، وفي الصحاح واللسان: لغة نادرة ورديئة ومتروكة (الجوهري، 2009: 1538/4. وابن منظور، 1414: 291/10)، وفي المصباح المنير:" غلت القدر غليًا وغليانًا، قال الفراء: "إذا كان الفعل في معنى الذهاب والمجيء مضطربا فلا تهابن في مصدره الفعلان "، وفي لغةٍ: غليت تغلي، والأولى هي الفصحى، وبها جاء الكتاب العزيز" فهي لغة قليلة (الفيومي، د.ت: 451/2).

وقد أجاز العدناني كليهما دون ترجيح: "..لذا لا أرى بأسا أن نقول: هذا الباب مغلق ومغلَّق ومغلوق" (العدناني، 2008، ص 189). وهنا يتضح أن ما نقله ابن دريد عن أبي زيد نقل صحيح، وأن ما حكم عليه باللحن يعد: لغة أو لغية، قليلة، نادرة، متروكة، رديئة.

2- **الخلاف في قولهم: (مفروح)**

(يقال: ما يَسُرُّني بهذا الأَمر مُفْرِحٌ ومَفْرُوحٌ به، ولا تقل مَفْرُوحٌ، الأَزهري: يقال: ما يَسُرُّني به مَفْرُوحٌ، ومُفْرِحٌ فالمَفْرُوح: الشيء الذي أَنا به أَفْرَحُ، والمُفْرِحُ: الشيء الذي يُفْرِحُني (الأزهري، 2001: 20/5)، وروي عن الأَصمعي، يقال: ما يَسُرُّني به مُفْرِحٌ، ولا يجوز مَفْرُوح، قال: وهذا عنده مما تَلْحَنُ فيه العامة" (ابن منظور، 1414: 62/7).

وبالعودة إلى كتب اللغة نجد أنهم فرقوا بين مفرح ومفروح، قال ثعلب: "وتقول: ما يسرني بهذا الأمر منفس بكسر الفاء ونفيس... ومفرح بكسر الراء ومفروح به، يقول ذلك الرجل عند رضاه بالشيء واغتباطه به، أي: أن هذا أحب إلي من كل نفيس ومفرح" (ثعلب، 1907، ص 85).

كما اشترطوا في اسم المفعول أن يلحق به الجار والمجرور، فقد جاء في إسفار الفصيح: "... والمفرح بالكسر: هو الشيء الذي يفرحك، أي: يسرك.... والمفروح به: ما تفرح به، أي: تسر، ولا يقال مفروح بغير (به)، ولا يقال أيضًا: به مفروح، بتقديم به... وإذا كنت فرحا به، فهو مفروح به، كما أن ما وثقت به، فهو موثوق به، وكل ما مررت إليه، فهو ممرور إليه" (الهروي، 1420: 868/2).

والظاهر أن مفروح إذا أريد به معناه، وهو كونه مفعولًا وقع عليه فعل الفاعل يتعدى بحرف الجر: فيقال: به، وذلك حرصا على أمن اللبس، لأن اسم المفعول يدل على من يتصف به على سبيل المفعولية لا الفاعلية –إذا كان بمعزل عن السياق (حلواني، د.ت، ص 261)، كما أن اسم المفعول إذا كان فعله لازما، ذكر بعده جار ومجرور، مثل مدنو منه، ومعفو عنه، ومستجار به، ومعطوف عليه. (حلواني، د.ت، ص 262).

3- **الخلاف في (ودَدت) بفتح الدال الأولى**

(... قال: وأَختارُ في معنى التمني: وَدِدْت، قال: وسمعت وَدَدْتُ بالفتح وهي قليلة، قال: وسواء قلت وَدِدْتُ أَو وَدَدْتُ المستقبل منهما أَوَدُّ ويَوَدُّ وتَوَدُّ لا غير، قال أَبو منصور: وأَنكر البصريون ودَدْتُ، قال: وهو لحن عندهم، وقال الزجاج: قد علمنا أَن الكسائي لم يحك ودَدْت إِلا وقد سمعه، ولكنه سمعه ممن لا يكون حجة، وقرئ: "سيجعل لهم الرحمنُ وُدًّا" [مريم: 96]، و"وَدًّا" (الرعيني، 1428: 188/1، وابن منظور، 1414: 183/9).

لقد لحَّن بعض العلماء فتح الدال من الفعل (وددت)، فلا يصح عندهم: ودَدت، وإنما ودِدت فقط، وما نقله ابن منظور من حكاية الزجاج عن الكسائي، في كتابه لم ينقضها، فقد قال الكسائي: "وتقول: وددت أني في منزلي، بكسر الدال الأولى..." (الكسائي، 1982، ص 106)، وفي الفصيح: "ووِدِدت أن ذاك كان إذا تمنيته، كذلك ودِدت الرجل إذا أحببته: أوَد، بفتح الواو فيهما جميعا"(ثعلب، 1907: 361/1)، وقال الصاغاني في التكملة: "وددت الرجل: أوده، مثل منعته أمنعه، لغة في وددته بالكسر، قاله الفراء (الفراء، 1983: 190/2)، وأنكرها البصريون" (الصاغاني، 1970: 357/2).

وقال الزمخشري: "ووَدَدت أيضا بهذا المعنى، قال الكسائي وحده: ودِدت الرجل إذا أحببته، ووَدَدْته، ولم يرو الفتح في غيره"، (الزمخشري، 1417: 61/1) ويقال: وداد في الحب، ويقال: فلان ودك بفتح الواو وكسرها وضمها وكلها بمعنى حبيبك (اللبلي، 1979، ص 201)، وفي المخصص: "وقالوا وددت لو تفعل ذلك وَدا ووُدا ووَدادة، وقد وَدِدت الرجل وُدّا" (ابن سيده، 1996: 63/15).

وبالتأمل فيما سبق يتضح أنها لغات عن العرب، ولكنها تفاوتت في الفصاحة، فالفتح مروي عن الكوفيين، والكسر عن البصريين، ومن هنا يبدو أن الفتح لغة قليلة، والكسر أفصح وأعم.

4- **الخلاف في ألف (أرطى) أهي أصلية أم زائدة؟**

"....بناء(فَعْلى) مثل (عَلْقَى) إلا أن الألف التي في آخرهما ليست للتأنيث، لأن الواحدة: أَرْطاةٌ وعَلْقاةٌ، قال: والألف الأُولى أصلية، وقد اختلف فيها، فقيل: هي أصلية، لقولهم: أَدِيمٌ مأْرُوطٌ، وقيل: هي زائدة، لقولهم: أَدِيمٌ مَرْطِيٌّ،...، قال أبو الهيثم: أَرْطَتْ لحن، وإنما هو آرَطَتْ بألفين، لأَن ألف أَرْطَى أَصلية، الجوهري: الأَرْطَى شجر من شجر الرمْل، وهو (فَعْلَى)، لأَنك تقول: أَديم مأْرُوطٌ، إِذا دبغ بذلك، وأَلفه للإِلحاق، أَو بني الاسم عليها، وليست للتأْنيث لأَن الواحدة: أَرطاةٌ..." (ابن منظور، 1414: 60/18).

ذكر ابن منظور الخلاف في ألف (أرطى)، فمنهم من قال هي أصلية، ومنهم من قال إنها زائدة، ومنهم من قال إنها للإلحاق، وليست للتأنيث. والحقيقة إن في وزنها خلافا (الزمخشري، 1417: 452/2): فمن ذهب إلى أن الألف أصلية فوزن أرطى (أفعل) لقولهم: أديم مرطى، ومن ذهب إلى أن الهمزة غير أصلية، فوزن أرطى (فعلى) لقولهم: أديم مأروط، وتكون الألف للإلحاق.

ولذا قال الزمخشري عنهم: إن لكل واحد منهم حجة يتعلق بها، ورأى أنهما لغتان (الزمخشري، 1417: 451/2).

ومن هنا يتضح أن ما حكم عليه باللحن ليس دقيقا، فقد سُمع ما يرد ذلك الحكم، قال ابن جني: "وذلك أقيس: لأن مأروطا أفشى في اللغة من مَرْطِيّ وكلاهما جائز" (ابن جني، 1954: 38/1)، وقال ابن عصفور: "وحكى أبو عمر الجرمي: "أديم مرطي" فالهمزة على هذا زائدة، والألف أصل" (ابن عصفور، 987: 235/1)، وفي المخصص: "ومن المنون أرطى، وهو ضرب من الشجر، وألفه زائدة ملحقة، وهمزته أصل" (ابن سيده، 1996: 4).

5- **الخلاف في قولهم: (عيَّرت الدنانير)**

".... قال الأَزهري:... وأَما قول الليث: تَعْيير الدنانير، فإِن أَبا عبيد روى عن الكسائي والأَصمعي وأَبي زيد أَنهم قالوا جميعًا: عايَرْتُ المكاييلَ، وعاوَرْتها، ولم يُجِيزوا: عَيَّرتها، وقالوا: التَّعْيِيرُ بهذا المعنى لَحْنٌ" (ابن منظور، 1414: 21/27، الأزهري، 2001: 383/9).

نقل ابن منظور الخلاف في (تعيير الدنانير) بمعنى معايرتها، فبعضهم أجاز ذلك وبعضهم خطأه، وبالعودة إلى كتب اللغة نجد أن اللغويين منقسمين إلى فريقين: مجيز، ومانع، فمن المانعين: ثعلب والبغدادي، فقد جاء في ذيل الفصيح: "وتقول: عايرت المكاييل والموازين وعاورتها، ولا تقل عيرتها" (الهروي، 1420، ص 114).

وكذلك أبو الجراح الذي نقل قوله هذا عدد من اللغويين، فقد جاء في التاج: "وعيَّر الميزان والمكيال وعاورهما وعايرهما وعاير بينهما معايرة وعيارا بالكسر: قدرهما ونظر ما بينهما، ذكر ذلك أبو الجراح في باب ما خالفت العامة فيه لغة العرب" (الزبيدي، 2001).

ومن المجيزين: الخليل، إذ يقول: "وعيَّرت الدنانير تعييرًا: إذا ألقيت دينارًا فتوازن به دينارًا دينارًا" (الفراهيدي، د.ت: 239/2)، وابن سيدة بقوله: "عيَّرت الدنانير: نظرت كم وزنها، وعبرتها وعيَّرتها: وزنتها واحدا واحدا، وكذلك عيَّرت الكيلجة" (ابن سيده، 1996: 12/4)، فهما أجازا: عيَّر وعاير.

وبناء على ما سبق عرضه يمكن القول إن ما ذكر من قولهم: عيَّرت الدنانير، ليس لحنًا.

6- **الخلاف في قولهم: (هو أدَّى للأمانة)**

"..... وأَدَّى الشيءَ: أَوْصَلهُ، والاسم: الأَداءُ، وهو آدَى للأَمانة منه، بمد الأَلف، والعامةُ قد لَهِجوا بالخطأ، فقالوا: فلان أَدَّى للأَمانة، وهو لحن غير جائز" (ابن منظور، 1414: 35 /8).

ذكر ابن منظور عدم جواز صياغة أفعل التفضيل من الفعل (أدَّى) بـ (أدَّى)، وقال: إن الصواب (آدى) بالمد. وبالنظر في كتب اللغة نجد أنهم قد لحَّنوا ذلك الاستعمال، وعدوه من لحن العامة، قال الخليل: الصواب أن يقال: فلانٌ آدَى للأمانةِ من فلانٍ. لكنّ العامة قد لَهِجُوا بالخَطَأ، فقالوا: فلان أدَّى للأمانةِ، وقد علل ذلك بأنه مخالف لقواعد النحو، وأن النحاة لا يجيزونه (الفراهيدي، د.ت: 98/8). وقال الأزهري: "ما علمت أَحدًا من النحويين أَجاز آدَى، لأَن أَفْعَل في باب التعجب لا يكون إلا في الثلاثي، ولا يقال: أَدَى بالتخفيف، بمعنى أَدَّى بالتشديد، ووجه الكلام أَن يقال: فلان أَحْسَنُ أَداءً" (الأزهري، 2001).

وبناء على ما سبق يتبن أن هذا الاستعمال من لحن العامة الذي لا يجوز في النحو؛ لمخالفته قواعد النحو.

7- **الخلاف في قولهم: (طوباك)**

".... قال يعقوب: ولا تَقُل طُوبِيكَ بالياءِ، التهذيب: والعرب تقول: طُوبى لك (الأزهري، 2001)، ولا تقل طُوبَاك، وهذا قول أَكثر النحويين إلا الأَخفش، فإنه قال: من العرب من يُضيفها، فيقول: طُوباك، وقال أَبو بكر (الأنباري، 1987: 557/2، 558): طُوباكَ إن فعلت كذا، قال: هذا مما يلحن فيه العوام، والصواب: طُوبى لك إن فعلت كذا وكذا" (ابن منظور، 1414: 13/12).

نخلص إلى أن طوباك وردت عن العرب ونقله الجوهري بقوله: "ويقال: طُوبى لَك، وطُوبَاك بالإضافة"(الجوهري، 2009)، أما طوبياك فهو خطأ (الفارسي، 2003، ص 67)، وهي عند الأعاجم وفي الديانة المسيحية تستعمل كثيرا، قالوا: طوباك يا مريم، فقد قيل: إنها تعني بالحبشية وبالعبرية وبالهندية وبالعربية: أرض الجنة، أو شجرة في الجنة، (ضناوي، 2004، ص 338).

وجاء في جامع البيان: "وإنما أوثر الرفع في طوبى لحسن الإضافة بغير (لام) وذلك أن يقال فيه: (طوباك) كما يقال: (ويلك) و(ويبك) ولولا حسن الإضافة فيه بغير لام، لكان النصب فيه أحسن وأفصح، كما النصب في قولهم: "تعسًا لزيد، وبعدًا له وسحقًا " أحسن، إذ كانت الإضافة فيها بغير لام لا تحسن" (الطبري، 1995: 253).

إن التأمل فيما سبق طرحه من أقوال يبين أن ذلك ليس من اللحن، والظاهر أن ذلك الاستعمال لغة؛ لنقل علماء اللغة ذلك.

8- **الخلاف في قولهم: (إبنت)**

".... وقال ثعلب: العرب تقول هذه بنت فلان، وهذه ابنةُ فلان بتاء ثابتة في الوقف والوصل، وهما لغتان جيدتان، قال: ومن قال: ابنةٌ فهو خطأٌ ولحن، قال الجوهري: لا تقل ابِنة، لأَن الأَلف إنما اجتلبت لسكون الباء، فإذا حركتها سقطت، والجمعُ بَناتٌ لا غير....." (ابن منظور، 1414: 66/35).

والكثير من كتب اللغة نقلت ذلك ولم تعلل، وحجتهم أن همزة الوصل إنما اجتلبت للنطق بالساكن، وفي التاج "ومن قال: إبنت فهو خطأ ولحن، وقال الجوهري: لا تقل: إبنت لأن الألف إنما اجتلبت لسكون الباء" (الزبيدي، 2001: 226/37)، وهناك لبس عند محققي الكتابين، ففي اللسان الباء مكسورة والهمزة وصل، وفي التاج الباء ساكنة والهمزة قطع، والظاهر أن الأصل في (ابن) (بنو) والهمزة عوض عن اللام، ثم في المؤنثة أدخلوا الهاء في (ابن) فقالوا: (ابنة)، وعليه همزتها وصل والباء ساكنة، وأما في (بنت) فقد قيل: (بنت) صيغة مختلفة على حدة، وليست مؤنث (ابن)، أصل التاء واو، أو ياء للإلحاق، وقال أبو حنيفة: أصل (بنت) (بنوة) وزنها(فعلٌ) فألحقتها التاء المبدلة من(لامها) بوزن (جِلْس)، والتاء ليست للتأنيث (الزبيدي، 2001: 226/37).

والظاهر لي، أن الأرجح كون التاء في بنت علامة تأنيث، على مذهب الكوفيين (البصلة، 1421، ص 248)، وعليه يكون الصواب (ابن-ابنة -بنت) ومن كسر الباء مع همزة الوصل فيبدو لي أن من قال: إبِنْت، أو إبِنة، لم ينظر إلى حالتها وسبب اجتلاب همزة الوصل، بل نظر لها بعد تأنيثها وإلى وضعها الحالي ولم يهتم بلمح الأصل، فأتبع الحركات، والعرب قد تفعل ذلك، ففي مراعاة لمح الأصل أو عدمه، اختلفوا في صرف (عرفات) ومنعه من الصرف عند التسمية به (ابن عقيل، د.ت: 1/76-77-78).

9- **الخلاف في قولهم: (عصاتي)**

"روى الأصمعي... قال: ولا يجوز مَدُّ العَصا، ولا إدخال التاء معها، وقال الفراء: أَوَّلُ لَحْنٍ سُمِعَ بالعِراق: هذه عَصاتي بالتاء..." (ابن منظور، 1414: 37 /115)، إن الخلاف فيها كالخلاف في غيرها، فمن اللغويين من أجازها، ومنهم من منعها، فمن المانعين، الصفدي، إذ يقول: "العامة تقول: هذه عصاتي،... والصواب: عَصاي" (الصفدي، 1987، ص 382)، وقد قال الله -

تعالى- إخبارا عن موسى: "هي عصاي أتوكأ عليها" [طه: 18]، والظاهر أنهم قاسوا على حصاة وحصا (الفارسي، 2003، ص 39)، وقال الفراء: "فما كان منه بالياء، مثل: الحصى كتبته بالياء، لأنه يقال: حصيات في أدنى العدد، وما كان منه بالواو كتبته بالألف مثل الغسا بالألف لأنه يقال: غسوان" (الفراء، 1983، ص 72).

ومن المجيزين، مَن ذكرهم الأزهري بقوله: "وَيُقَال للعصا: عصاة بِالْهَاءِ. يُقَال أخذت عصاته وَمِنْهُم من كره هَذِه اللُّغَة" (الأزهري، 2001: 3/ 51). كما أجازها بعض المعاجم المعاصرة (عمر، وآخرون، 2008: 1/ 536).

ويبد ولي أنهم ذهبوا إلى أن عصاة واحدة واسم الجمع الجنسي: عصًا قياسًا، ويقال في التثنية: عصوان، وفي الجمع: عصوات، ولعل العذر أنهم عندما تكلموا وأرادوا الواحدة الخاصة (عصاة)، فقالوا للمتكلم الواحد: عصاتي، والمخاطب: عصاتَك، وعصاتِك، وأما المتكلم على إرادة اسم الجنس فقالوا: (عصاي) ونسبها مستعملًا اسم الجنس.

المطلب الثاني: مسائل الهمز

1- الخلاف في همزة (يبرأ)

"... وفي التَّهْذِيبِ: والبَرِيَّةُ أَيضًا الخَلْق بلا هَمْزٍ، قالَ الفَرَّاءُ: هيَ مِنْ بَرَأَ اللّهُ الخَلْقَ، أَي: خَلَقَهُم، والبَرِيَّةُ: الخَلْقُ، وأَصْلُها الهمْزُ، وقد تركَت العَرَبُ هَمْزَها،... قالَ: وإنما ذكَرْتُ هذا، لأَنَّ بعْضَهُم لَحَّنَ بَشار بنَ بُرْد في قولِهِ(ناصر الدين، د.ت، ص 523):

نَفَــرَ الحَــيُّ مِــنْ مَكــاني فقــالوا ... فُــزْ بصَــبْرٍ لعَــلَّ عَيْنَــكَ تبْــرُو

مَسَّــهُ مِــنْ صُــدودِ عَبْــدةَ ضُــرٌّ ... فبَنَــاتُ الفُــؤَادِ مــا تسْــتَقِرّ

....يقالُ: بَرَأْتُ مِنَ المَرَضِ أَبرَأُ بَرْءًا بالفتح، فأَنا بارِئٌ وأَبرَأَني اللّهُ مِنَ المرَض وغيرُ أَهلِ الحِجازِ يقولون: برِئت بالكسرِ، بُرْءًا بالضم،..." (ابن منظور، 1414: 13/1).

اختلف أهل اللغة في همزة برأ، فمنهم من عدها أصلية، ومنهم من عدها منقلبة، ولكن الأرجح أنه يجوز فيها الوجهان، فقد نقل عن علماء اللغة ذلك، فقد ورد: "وبرِئت من المرض وبرَأت أيضًا (الزمخشري، 1417: 18/1، و53/1)، بالهمز فيهما، بَرأً و بُرُوأً أيضًا على (فُعول) فيهما جميعًا، أي: سلمت وصححت من السقم، وبرِئت من الرجل والدين، بالكسر والهمز أيضا براءة بالمد على (فَعَالة) أي: انتفيت منه وتخلصت..." (ثعلب، 1907، ص 8، والهروي، 1420: 355/1)، وجاء في الغريب: "قال أبو عبيدة: ثلاثة أحرف تركت العرب الهمز فيها وأصلها الهمز، البرية للخلق هي من برأ الله الخلق،... قال: وقال يونس: أهل مكة يخالفون غيرهم من العرب يهمزون النبيء والبريئة وذلك إنهم يشبعون الكلام مصادر الأفعال بالجسد من الضرب وغيره"(أبو عبيد، 1989: 420/2).

وذكر الأنباري أنهما "لغتان: الهمز وترك الهمز، فمن همزها أخذها من برأ الله.... فبنى (فعيلة) من ذلك، ومن لم يهمزها، كان له مذهبان: أحدهما أن يقول: هي(فعيلة)من بريت أبري، والوجه الآخر أن يقول: هي(فعيلة) من برأ الله الخلق، بنيت على ترك الهمز كما بنيت (الخابية) على ذلك من خبأت..." (الأنباري، 1980، ص477).

مما سبق يتضح لنا أن من وصف بشارا باللحن في قوله:"يبرو" مخطئ، لورود: أبرأ وأبرؤ: برءا وبروءا بضم الباء، يقول أبو حيان في البصائر: "وإذا كان اللفظان من كلام العرب، ولم يكن للمعنى فيه شاهد على مزية أحدهما، فكلاهما صحيح" (أبو حيان، 1408: 226/4).

2- الخلاف في همزة (درأ)

".....ودَرَيْت به: دَرْيًا ودَرْية ودِرْيةً ودِراية، أَي: علمت له،....وفي التنزيل العزيز:" ولا أَدْرَاكُمْ به"[يونس: 16]، فأَما من قرأَ: (أَدْرَأَكُم به) مهموز، فلَحْنٌ، قال الجوهري: وقرئ (ولا أَدْرَأَكُم به)، قال: والوجه فيه تَرْك الهمز(الجوهري، 2009)، قال ابن بري:

يريد أَنَّ أَدْرَيْته وأَدْرَاهُ بغير همز هو الصحيح، قال: وإنما ذكر ذلك لقوله فيما بعد: مُدَاراة الناس يهمز ولا يهمز،.."(ابن منظور، 1414: 28/36).

وبالبحث في كتب اللغة والقراءات، والتفسير، تبين أن ما عدوه لحنًا هنا إنما هو لغة للعرب، وبه جاءت قراءة من القراءات التي لم تصل إليهم.

جاء في المنصف: "وكذلك قراءة: "ولا أدرأتكم به"(ابن جني، 1989: 309/1) جاء به كأنه من درأته، أي: دفعته، وليس منه، إنما هو من دريت بالشيء أي علمت به"(ابن جني، 1954: 311/1)، وجاء في الزاهر: "ويجوز ترك الهمز" (الأنباري، 1987: 53/2). والظاهر أنها من دريت وليست لحنا وهمزها له وجه في العربية. وفي تخريج القراءة السابقة يقول ابن جني:

"هذه قراءة قديمة التناكر لها والتعجب منها، ولعمري إنها في بادئ أمرها على ذلك، غير أن لها وجها وإن كان فيه صنعة وإطالة، وطريقه أن يكون أراد، وأدريتكم به، ثم قلب الياء لانفتاح ما قبلها -وإن كانت ساكنة -ألفا- كقولهم في ييئس: يائس، وفي ييبس: يابس... وقالوا في الإضافة إلى الحيرة: حاري، وإلى طيئ: طائي، وقالوا: حاحيت وعاييت وهاهيت والأصل: حيحيت وعيعيت وهيهيت، فقلبت الياءات السواكن في هذه الأماكن ألفات، فكذلك أيضا قلبت ياء أدريتكم ألفا، فصارت: أدرأتكم، وعلى ذلك أيضا ما رويناه عن قطرب: أن لغة عقيل أن يقولوا في أعطيتك: أعطاتك، فلما صارت أدريتكم إلى أدرأتكم، همز على لغة من قال في الباز: البأز، وفي العالم: العألم.....فهذا وإن طالت الصنعة فيه، أمثل من أن تعطى اليد بفساده، وترك النظر في أمره" (ابن جني، 1989: 1/ 309، 310).

وقد ذكر ابن جرير الطبري أنها لغة طيئ، ونقل عن بعض البصريين قولهم: "لا وجه لقراءة الحسن هذه لأنها من (أدريت) مثل (أعطيت) إلا أن لغة لبني عقيل (أعطأت) يريدون (أعطيت) تحول الياء ألفا،... قال: وطيئ تصيّر كل ياء انكسر ما قبلها ألفا، يقولون: هذه جاراة، وفي الترقوة: ترقاة" (الطبري، 1995: 210/3).

أما الزمخشري فقد انتصر لهذه القراءة، وعضدها بقراءة ابن عباس، فقال: "قرأ الحسن... على لغة من يقول: أعطأته، وأرضأته، في معنى: أعطيته وأرضيته، ويعضده قراءة ابن عباس: "ولا أنذرتكم به"، ورواه الفراء: "ولا أدرأتكم به"، بالهمز، والوجه أن يكون من أدرأته: إذا دفعته، وأدرأته: إذا جعلته داريا، والمعنى: لا أجعلكم بتلاوته خصماء تدرؤني بالجدال وتكذبوني، وعن ابن كثير: "ولأدرأكم"، بلام الابتداء لإثبات الإدراء..." (الزمخشري، 1998: 122/3).

مما سبق يتضح لنا أنها لغة قديمة لم تصل مَن حكَم عليها باللحن، وأن لها وجها في العربية، وبها قرأ الحسن، وابن عباس، كما روى الفراء وغيره، ومن هنا فإنه لا لحن في قولهم: أدرأكم به، بمعنى: أدراكم به، أي: أعلمكم به.

3- الخلاف في همزة (جأنٌ)

و"حكى أَبو العباس، عن أَبي عثمان، عن أَبي زيد، قال: "سمعت عمرو بن عبيد يقرأُ:" فيَوْمَئِذٍ لا يُسْأَلُ عن ذَنْبِهِ إِنْسٌ ولا جأنٌّ" [الرحمن: 36] بهمز جانٍّ، فظَنَنْتُه قد لَحَن، حتى سمعت العرب تقول:"شأَبَّة ودَأبة"، قال أَبو العباس: فقلت لأَبي عثمان أَتَقِيس ذلك؟ قال: لا، ولا أَقبله "(ابن منظور، 1414: 73/27).

وفي الخصائص: "وأنا أرى ما ورد عنهم من همز الألف الساكنة في: بأز، وسأق،...ونحو ذلك إنما هو عن تطرق وصنعة وليس اعتباطا هكذا من غير مسكة، وذلك أنه قد ثبت عندنا من عدة أوجه، أن الحركة إذا جاورت الحرف الساكن فكثيرا ما تجريها العرب مجراها فيه، فيصير لجواره إياها كأنه محرك بها، فإذا كان كذلك،... فالألف لذلك وعلى هذا التنزيل كأنها محركة، وإذا تحركت الألف انقلبت همزة، من ذلك قراءة.... "...ولا الضألين" [الفاتحة: 7]، (ابن جني، 1955 :148/3).

وبناء على ما سبق يمكن القول: إن لم يقبل أبو العباس الهمز لعدم سماعه، فهل قبله غيره لسماعه؟ وهل القراءة جاءت قياسا على ما قالته العرب؟ وهنا نقول: إن القراءة تعد حجة، ولا سيما المشهورة، فضلا عن أن أبا زيد قد سمع من

يُحتج بلغتهم يقولون ذلك، أي يهمزون، وهو نفسه قد اعتبر ذلك جائزا بعد أن سمعه من العرب، وبهذا فإن ما ظنه أبو زيد لحنا ليس بلحن.

4- الخلاف في همزة (اخسؤوا)

"....وقال الزجاج في قوله- عز وجل-: "قال اخْسَؤوا فيها ولا تُكَلِّمُونِ" [المؤمنون: 108]، معناه: تَباعَدُ سَخَطٍ، وقال اللّه- تعالى- لليهود:" كُونوا قِرَدةً خاسِئين"[البقرة: 65]، أي: مَدْحُورين، وقال الزجاج: مُبْعَدِين، وقال ابن أَبي إسحق لبُكَيْرِ بن حبيب: ما أَلحَن في شيء، فقال لا تَفْعَلْ، فقال: فخُذْ عليَّ كَلِمةً، فقال: هذه واحدة، قل كَلِمةٌ، ومرَّت به سِنَّوْرةٌ، فقال لها: اخْسَيْ، فقال له: أَخْطَأْتَ، إنما هو اخْسَئِي، وقال أَبو مهدية: اخْسَأْنانِ عني، قال الأَصمعي: أَظنه يعني الشياطين.... " (ابن منظور، 1414: 439/1).

ذكر ابن منظور أن هناك من يعد عدم همز المهموز الآخر لحنا، ولكن بالرجوع إلى كتب اللغة، تبين أنه ليس لحنا، فالعرب تهمز ولا تهمز في الكلمة الواحدة، فقد جاء في كتاب الأفعال: "وخَسَأ الكلب خَسًا، فخسأَ: زجرته فبعد، والبصر خسوءًا: أعيي"(ابن القطاع، 1361، ص 205) وفي إسفار الفصيح: بعد خسأت الكلب أخسؤه: "خسأ مقصور مهموز (أبو زيد الأنصاري، 1981، ص 19)، أي: طردته: فأنا خاسئ، والكلب مخسوء" (الهروي،1420: 317/1)، وجاء في شرح الفصيح للزمخشري: "والعامة تقول: أخسأته، وهي لغة، والعامة تصحفه على وجه آخر"(الهروي،1420: 72/1، 73)، وهو بالهمز في معاني الأخفش الأوسط، (1981: 102/1)، وفي الهمز: "وخسأت الكلب خسئا، وخسأ بصره خسئا وخسوءا، إذا سدِر" (أبو زيد الأنصاري، 1981، ص 70).

والظاهر أن (خسي) على التخفيف لغة لبعض العرب، كما قالوا: برئ وبري، وهزئ، وهزي، فالهمزة أثقل الحروف نطقًا، وأبعدها مخرجًا، وتتنوع العرب في تخفيفها، وكانت قريش وأهل الحجاز أكثر العرب تخفيفًا لها، فهي لغة وليست لحنًا.

المبحث الثاني: اللحن في كلام الخاصة

إن القراءة المتأنية في مدونة اللسان أثبتت عدم وضوح المفهوم الدقيق للمصطلحات، فشاب بعضها الغموض والاضطراب، إضافة لتعدد المعنى اللغوي الأم للفظ (اللحن) من الجذر (ل.ح. ن)، وهو ما أوقع بعض علماء اللغة في الخلط بينها، وخصوصًا عند الوقوف على رواية بعض الأحاديث وتفسيرها، وعلى شرح بعض أشعار العرب. فالاضطراب في لسان العرب متنوع، ومنه:

المطلب الأول: اللحن الوارد في الحديث النبوي

أولًا: الاضطراب في المعنى اللغوي المراد، عند شرح بعض الأحاديث

1- لقد اختلف اللغويون فيما بينهم في تفسير معنى كلمة (اللحن) الواردة في بعض الأحاديث التي سنوردها في النص الآتي، فقد ذكر ابن منظور ذلك الخلاف بقوله:

"قال ابن الأَعرابي: اللَّحْنُ بالسكون الفِطْنة والخطأُ سواء، قال: وعامّة أَهل اللغة في هذا على خلافه، قالوا: الفِطْنة بالفتح، والخطأ بالسكون، قال ابن الأَعرابي: واللَّحَنُ أَيضًا بالتحريك اللغة، وقد روي: "أَن القرآن نزَل بلَحَنِ قريش" (ابن الأثير، 1979: 4/ 241)، أَي: بلغتهم، وفي حديث عمر- ﷺ- "تعلَّمُوا الفرائضَ، والسُّنَّةَ، واللَّحَن" (ابن الأثير، 1979: 4/ 241) بالتحريك، أَي: اللغة، قال الزمخشري:" تعلموا الغَريبَ واللَّحَنَ، لأَن في ذلك عِلْم غَرِيب القرآن ومَعانيه ومعاني الحديث والسنَّة ومن لم يعْرِفْه لم يعرف أَكثرَ كتاب الله ومعانيه، ولم يعرف أَكثر السُّنن " (الزمخشري، 1993: 458/2)، وقال أَبو عبيد في قول عمر -ﷺ-:" تعلَّمُوا اللَّحْنَ"، أَي: الخطأَ في الكلام، لتحترزوا منه" (ابن منظور، 1414).

فالاختلاف في تفسير كلمة (اللحن) الواردة في هذا الحديث واضح؛ نظرا لاحتمالها أكثر من معنى، ولاحتمال السياق لأكثر من دلالة منها، فضلا عن الاختلاف في كونها بتسكين الحاء أم بفتحه. فابن منظور لم يطرح رأيه، وإنما نقل خلاف العلماء، ورأي كل منهم وحجته، ولكن من خلال هذه الآراء يتضح أن من فسره باللغة كان مصيبا؛ لأن معرفة المراد تقتضي تعلم اللغة، ومن فسره باللحن، لم يخطئ أيضا؛ لأن معرفة الخطأ تمنع من الوقوع فيه.

لكن ابن منظور هنا خطَّأ ابن الأعرابي الذي جعل اللَّحْن بالسكون بمعنى: الفِطْنة والخطأ، ورأى أن الفِطْنة بالفتح، والخطأ بالسكون، فهو بهذا قد فرَّق بينهما. وهذا هو رأي الجمهور (الجوهري، 2009: 6/ 2194، وابن الأثير، 1979: 4/ 241).

2- اللحن بسبب التصحيف في قراءة الحديث

فقد نقل ابن منظور روايات عدة لكلمة (القُبْع) الواردة في حديث الصلاة، مرة بالباء، ومرة بالتاء، ومرة بالثاء، ومرة بالنون، ففي مادة قبع يقول: "وفي حديث الأَذان: أَنه اهْتَمَّ للصلاة، كيفْ يَجْمَعُ لها الناسَ؟ فَذُكِرَ له القُبْعُ، فلم يعجبه ذلك، يعني: البُوقَ، رويت هذه اللفظة (بالباء والتاء والثاء والنون) وأَشهرها وأَكثرها النون،...، قال الهروي: حكاه بعض أَهل العلم عن أَبي عمر الزاهد: القبع بالباءِ الموحدة قال: وهو البُوقُ، فَعَرَضْتُه على الأَزهري، فقال: هذا باطل"(ابن منظور، 1414: 97/20، 98).

وفي مادة قتع يقول: "وفي حديث الأَذان: أَنه اهْتَمَّ للصلاة كيف يَجْمَعُ لها الناس؟ فذكِر له القُتْعُ...، قال ابن الأَثير: قال الخطابي (الخطابي، 1982: 173/1): القَتَع بتاء بنقطتين من فوق، هو: دود يكون في الخشب الواحدة قَتَعةٌ" (ابن منظور، 1414: 97/20).

وفي مادة قنع يقول: "وفي حديث الأَذان، أَنَّ النبي - ص -اهْتَمَّ للصلاة كيف يَجْمَعُ لها الناسَ؟ فَذُكِرَ له القُنْعُ،... قال الخطابي: سأَلت عنه غير واحد من أَهل اللغة فلم يثبتوه لي على شيء واحد، فإِن كانت الرواية بالنون صحيحة، فلا أَراه سمي إِلا لإِقْناعِ الصوت به، وهو رَفْعُه، يقال: أَقْنَعَ الرجلُ صوتَه ورأْسَه، إِذا رفعهما ومن يريد أَن ينفخ في البوق يرفع رأْسه وصوته"(ابن منظور، 1414: 136/20).

وفي مادة قثع يقول: "(قثع): لم يترجم عليها أَحد في الأُصول الخمسة، غير أَنّا ذكرناها لما ورد في حديث الأَذان: أَنه اهتمّ للصلاةِ كيف يجمع لها الناس؟ فذكر له: القُثْعُ ... قال الخطابي: سمعت أَبا عمر الزاهد يقول بالثاء المثلثة، ولم أَسمعه من غيره، ويجوز أَن يكون من(قَثَعَ) في الأَرض قُثُوعًا إِذا ذهب، فسمي به لذهاب الصوت منه"(ابن منظور، 1414: 97/20).

مما سبق يتضح أن اللحن ظاهرة وصف بها رواة الحديث، كما أن اختلاف العلماء اللغويين فيها واضح، وأن ما ذكر أنه لحن قد رواه بعضهم، كما أن التكرار من أكبر مشاكل المعاجم العربية بصفة عامة، ومدونتنا بصفة خاصة.

غير أن ما ترجحه الباحثة هو أن الرواية بالباء والتاء والثاء روايات مرجوحة، يحتمل أنها نشأت بسبب التصحيف في قراءة هذه الكلمة؛ بسبب تشابه حروف الباء والتاء والثاء والنون في الرسم، خاصة مع عدم وجود النقط، ولأن القبع قد أنكر الأزهري دلالتها على البوق، ولعدم وجود مادة قثع بالأصل، ولأن معنى قتع -وهو الدودة- لا يستقيم مع معنى الحديث، وأن الرواية بالنون، هي الأرجح، لأن الإقناع هو رفع الصوت، وهو المراد من البوق.

3- **اللحن بسبب الاختلاف في دلالة كلمة التزيُّن الواردة في حديث "زَيِّنُوا القرآن بأَصواتكم" (البخاري، د.ت، ص 68)**، فمنهم من قال إنه على القلب، ومنهم من جعله على الأصل وأنه لا قلب فيه، ومنهم من جعل كلمة القرآن هنا مصدرا بمعنى القراءة، فقد جاء في لسان العرب أن:

ابن الأَثير (1979: 2/ 325): روى أنه "مقلوب، أَي: زينوا أَصواتكم بالقرآن، والمعنى الهَجُوا بقراءته وتزَيَّنُوا به، وليس ذلك على تطريب القول والتحزين، كقوله:" ليس منا من لم يَتَغَنَّ بالقرآن، أَي: يَلْهَجْ بتلاوته كما يَلْهَج سائر الناس بالغِناء

والطَّرب"، قال: هكذا قال الهَرَوِيّ (1999: 845/3) والخَطَّابي (1982: 223/1) ومن تَقَدَّمهما، وقال آخرون: لا حاجة إلى القلب، وإنما معناه الحث على الترتيل الذي أمر به في قوله تعالى: " ورَتِّلِ القرآنَ ترتيلًا" [المزمل: 4] فكأَنَّ الزِّينَة للمُرَتِّل لا للقرآن، كما يقال: ويل للشعر من رواية السَّوْءِ، فهو راجع إلى الراوي لا للشعر، فكأنه تنبيه للمقصر في الرواية على ما يعاب عليه من اللحن والتصحيف وسوء الأَداء، وحث لغيره على التوقي من ذلك، فكذلك قوله:" زينوا القرآن بأَصواتكم" يدل على ما يُزَيِّنُ من الترتيل، والتدبر، ومراعاة الإعراب، وقيل: أَراد بالقرآن القراءة، وهو مصدر قرأَ يقرأُ قراءة وقُرْآنًا، أَي: زينوا قراءتكم القرآن بأَصواتكم، قال: ويشهد لصحة هذا وأَن القلب لا وجه له، حديث أَبي موسى أَن النبي- ﷺ -اسْتَمع إلى قراءته فقال:" لقد أُوتِيت مِزْمارًا من مزامير آل داود" (مسلم، د.ت: 1/ 546، ابن منظور، 1414: 27/33).

والاختلاف في معنى الحديث يبدو واضحا بين العلماء، بين قائل إنه على الأصل، وقائل إنه على القلب، وهذا هو سبب تلحين بعضهم لرواة الحديث.

والذي تميل إليه الباحثة أن الحديث ليس على القلب، وإنما هو على الأصل؛ لأن الزِّينَة للمُرَتِّل لا للقرآن، وأن التزيين هنا يدل على ما يُزَيِّنُ من الترتيل، والتدبر، ومراعاة الإعراب، كما أن الوجه الثالث مقبول أيضا؛ لأن المعنى مستقيم ومراد، فكأنه أراد أن يقول: زينوا قراءتكم القرآن بأَصواتكم.

ثانيًا: الاضطراب في البنية الصرفية ووزن بعض الألفاظ عند شرح بعض الأحاديث

1- تلحين صيغة الفعل (رعف)

جاء في اللسان: "وعَرِبَ إذا فَصُحَ بَعْدَ لُكْنَةٍ فِي لِسانِه. وَرَجُلٌ عَرِيبٌ مُعْرِبٌ. وعَرَّبه: عَلَّمه العَرَبِيَّةَ. وَفِي حَدِيثِ الحسنِ أَنه قَالَ لَهُ البَبَّغُ: مَا تَقولُ فِي رَجُلٍ رُعِفَ فِي الصلاةِ؟ فَقَالَ الحسنُ: إِنَّ هَذَا يُعَرِّبُ الناسَ، وَهُوَ يَقُولُ رُعِفَ، أَي يُعلِّمهم الْعَرَبِيَّةَ ويَلْحَنُ، إِنما هُوَ رَعُف" (ابن منظور، 1414: 145/3).

والرواية أن (رُعِف) في الحديث وردت بضم الراء وكسر العين، "فأنكرها عليه الحسن، وقال: أهكذا نحويكم؟ وكان عثمان صاحب عربية وطلبها قبل الفقه، وكان يقال له: عثمان العربي لذلك" (اللبلي، 1997، ص 48، 49).

والحقيقة أنه رغم اختلاف العلماء في (رَعُف)، إلا أنهم يكادون يجمعون على تخطئة (رُعِف) الواردة في الحديث، فقد أنكرها الأزهري وابن درستويه، وقالا: إنها لغة من لغات العامة، وهي خطأ، وَلم يعرف رُعِف وَلَا رَعُف فِي فعل الرعاف (الأزهري، 2001)، ولقد ضعَّف الجوهري ضم العين في الماضي (الجوهري، 2009)، وجاء في تحفة المجد حكاية جواز الأوجه الثلاثة في مضارع: (رعف)، حيث سمع: بفتح العين وكسرها وضمها عن الثقات (اللبلي، 1997، ص 48-50). وفي النوادر أجاز ضم عين المضارع وفتحها (أبو زيد الأنصاري، 1981، ص 252)، وجاء في تثقيف اللسان: "ويقولون: إذا رَعِف في الصلاة، والصواب: رَعَف، ورَعُف، بالفتح والضم" (ابن مكي الصقلي، 1990، ص 214). مما يعني أن (رُعِف) لحن، وأنها من لغات العامة الخطأ.

2- تلحين صيغة الفعل (نمى)

ورد هذا الفعل في حديث الإصلاح بين الناس، قال ابن منظور: "...ونَمَى الحديثُ يَنْمِي: ارتفع، ونَمَيتُه: رَفَعْته، وأَنْمَيْتُه: أَذَعْته على وجه النميمة، وقيل: نَمَّيته مشدَّدًا: أَسندته ورفعته، ونَمَّيته مشددًا أَيضًا: بَلَّغته على جهة النميمة والإشاعة، والصحيح: أَن نَمَيْته رفعته على وجه الإصلاح، ونَمَّيته بالتشديد: رفعْته على وجه الإشاعة أَو النميمة، وفي الحديث:" أَنَّ النبي -ﷺ- قال:" ليس بالكاذب مَن أَصلح بين الناس، فقال خيرًا ونَمَى خيرًا" (أبو داود، د.ت: 2/ 698، ابن منظور، 1414: 181/38).

فقد روى بعض الفقهاء هذا الفعل بتشديد الميم (نَمَّى)، وخطّأهم ابن منظور، كما مر بنا فيما سبق، وفرق بينهما، فالمخفف (نَمَى) بمعنى الرفع على جهة الإصلاح، والمشدد (نمَّى) الرفع على وجه الإشاعة والنميمة.

والصحيح هو ما ذكره ابن منظور، وهو التفريق بينهما، فقد ذهب إلى ذلك الأصمعي وابن الأثير من قبل، فقال الأصمعي: يقال: نَمَيْتُ حديث فلان- مخففًا -إلى فلان أَنْمِيه نَمْيًا: إذا بَلَّغْته على وجه الإصلاح وطلب الخير (الأزهري، 2001: 15/ 371)، وهذا يعني أن أصله الرفع، ومعنى قوله: ونَمَى خيرًا، أي: بلَّغ خيرًا، ورفع خيرًا.

وقال ابن الأثير: "قال الحربي: نَمَّى مشددة، وأكثر المحدثين يقولونها: مخففة، قال: وهذا لا يجوز، وسيدنا رسول الله- ﷺ - لم يكن يَلْحَن، ومن خفف لزمه أن يقول: خير بالرفع، قال: وهذا ليس بشيء، فإنه ينتصب بنَمَى كما انتصب بقال، وكلاهما على زعمه لازمان، وإنما نَمَى متعدّ، يقال: نَمَيْت الحديث، أي: رفعته وأبلغته" (ابن الأثير، 1979: 11 /314).

3- التعبير بالفعل (أوضع) و(وضع)

قال ابن منظور: "قال الأزهري (2001): الإيضاعُ أَن يُعْدِيَ بعيرَه، ويَحْمِلَه على العَدْوِ الحَثِيثِ، وفي الحديث: "أَنه -ﷺ- دَفَعَ عن عرفات، وهو يَسِيرُ العَنَقَ، فإذا وجَدَ فَجْوةً نَصَّ " (ابن خُزَيمة، 2003: 2/ 1341)، فالنصُّ: التحريك حتى يُسْتَخْرَجَ من الدابة أَقْصَى سيْرِها، وكذلك الإيضاعُ، ومنه حديث عمرو -ﷺ -:"إنك واللهِ سَقَعْتَ الحاجِب وأَوْضَعْتَ بالراكِب (علوش، 2001: 2 / 483)." أي: حملْته على أَن يُوضِعَ مَرْكُوبَه، وفي حديث حذيفة بن أُسَيْدٍ: "شَرُّ الناسِ في الفتنةِ: الراكِبُ المُوضِعُ" (ابن الأثير، 1979: 5 / 197)، أي: المُسْرِعُ فيها، قال: وقد يقول بعض قيس: أَوْضَعْتُ بعِيري، فلا يكون لَحْنًا،... فقال: يقال: وضَعَ البعيرُ يَضَعُ وَضْعًا، إذا عَدا وأَسرَعَ، فهو واضِعٌ، وأَوْضَعْتُه أَنا أُوضِعُه إيضاعًا، ويقال: وضَعَ البعيرُ حَكَمَته إذا طامَنَ رأْسَه وأَسرعَ.." (ابن منظور، 1414: 21/39).

لقد وقع التجويز في الحديث، في إمكانية قيام الفعل (أوضع) المتعدي، مقام الفعل (وضع) اللازم، فقد أجازها ابن منصور لأنها لغة، وهذا يؤكد أنهما لغتان عن العرب، وليس في ذلك لحن. يؤيد هذا ما ورد عند الزجاج بقوله: "ووضعت الناقة في السير، وأوضعت: إذا أسرعت فيه" (ثعلب، 1907).

ومن النصوص السابقة يتبين لنا أن الاضطراب في تفسير بعض الأحاديث أو في الحكم على بعض الألفاظ الواردة فيها، كان سببه التردد في الحكم عليها بين كونها صحيحة أو ملحونة، أو أنها لغة من لغات العرب.

المطلب الثاني: اللحن الوارد في الشعر العربي

أولًا: الاضطراب عند شرح المعنى اللغوي في بعض الشواهد الشعرية

1- الاختلاف في معنى كلمة (تلحن)

قال ابن منظور: "ومنه أيضًا: قول مالك بن أسماء (عيسى، 2010، ص 147):

مَنطِقٌ صائبٌ وتَلْحَنُ أَحيانًا .....

ومعنى صائب: قاصد الصواب وإن لم يُصِبْ، وتَلْحَن أحيانًا: أي تُصيب وتَفْطُنُ، وقيل: تريدُ حديثَها عن جهته، وقيل: تُعَرِّض في حديثها، والمعنى فيه متقاربٌ، قال: وكأَنَّ اللَّحْن في العربية راجع إلى هذا لأَنه العُدول عن الصواب، قال عثمان ابن جني: مَنْطِقٌ صائب، أَي: تارة تورد القول صائبًا مُسَدَّدًا، وأُخرى تتَحَرَّفُ فيه وتَلْحَنُ، أَي: تَعْدِلُه عن الجهة الواضحة متعمدة بذلك تلَغُّبًا بالقول، وهو من قوله: ولعل بعضَكم أَن يكون أَلْحَنَ بحجته، أَي: أَنْهَضَ بها وأَحسَنَ تصَرُّفًا، قال فصار تفسير اللَّحْنِ في البيت على ثلاثة أَوجه: الفِطنة والفهم، وهو قول أَبي زيد وابن الأَعرابي، وإن اختلفا في اللفظ، والتعريضُ، وهو قول ابن دريد والجوهري، والخطأُ في الإِعراب على قول من قال: تزيله عن جهته وتعدله عن الجهة الواضحة" (ابن منظور، 1414: 5/34).

مما سبق يتبين أن البيت فسره علماء اللغة على ثلاثة معانٍ، كلها صحيحة من وجهة نظرهم؛ لأن المعنى متقارب فيها، كما مر بنا في المطلب الأول، ويبقى قصد المتكلم والسياق الكامل للقصيدة كبنية نصية واحدة، وغاية المرسل وفهم المخاطب هي الفيصل في ذلك.

ثانيًا: الاضطراب في إعراب بعض الألفاظ في الشواهد الشعرية:

1- الخلاف في عودة الضمير:

قال ابن منظور: "قوله: «... العَكَرُ: الصَّدَأُ على السيف وغيره، وأَنشد للمفضل (الزبيدي، 2001: 256/7):

فصِرْت كالسَّيْفِ لا فِرِنْدَ له وقد عَلاه الخَبَاطُ والعَكَرُ

الخَباطُ: الغُبار، ونَسَق بالعَكَرِ على الهاء إلخ "هكذا في الأصل، وظاهر أنه معطوف على الخباط " فكأَنه قال: وقد علاه يعني السيفَ وعَكّره الغبارُ، قال: ومن جعل الهاء للخَباط فقد لَحَنَ؛ لأَن العرب لا تقدم المكنّى على الظاهر،... والعَكَرةُ القطعة من الإبل، وقيل: العَكَرة الستون منها... " (ابن منظور،1414: 36/13).

لقد ذكر ابن منظور عدم جواز عودة الضمير الهاء في (علاه) على الخباط؛ لأنه متأخر، وما ذهب إليه في هذا الرأي هو الصواب، فالنحاة لا يجيزون عودة الضمير على الظاهر المتأخر، فالهاء في (علاه) تعود على السيف (الفرند)، والتقدير فقد علا الغبار السيف، لأن الأصل في الضمير أن يعود على متقدم لفظا ورتبة لا في مواضع معينة، والبيت ليس منه(ابن هشام، 1972: 489/2).

2- الخلاف في إعراب (يعجمه) ودلالتها

قال ابن منظور: "قال ابن الأَثير (1979: 187/3): حروف المعجم حروف أ ب ت ث، سميت بذلك من التَّعْجيم وهو إزالة العُجْمة بالنقط، وأَعْجَمْت الكتاب خلافُ قولك: أَعْرَبْتُه، قال رؤبة:

صَعْبٌ وطَويلٌ سُلَّمُهْ
إذا ارْتَقَى فيه الذي لا يَعْلَمُهْ
زَلَّتْ به إلى الحَضِيضِ قَدَمُهْ
والشِّعْرُ لا يَسْطِيعُه مَنْ يَظْلِمُهْ
يُرِيدُ أَنْ يُعْرِبَه فَيُعجِمُهْ

معناه: يريد أَن يُبيِّنَه فَيَجْعَلُه مُشْكِلًا لا بَيانَ له، وقيل: يأْتي به أَعْجَمِيًّا، أَي: يَلْحَنُ فيه، قال الفراء: رَفَعَه على المُخالفة لأَنه يريد أَن يُعْرِبَه، ولا يُرِيدُ أَن يُعْجِمه (الفراء، 1983: 67/2)، وقال الأَخفش: لوُقوعه مَوْقِع المرفوع، لأَنه أَراد أَن يقول: يريد أَن يعربه فيقَعُ مَوْقعَ الإعْجام، فلما وضع قوله: فيُعْجِمُه موضعَ قوله: فيقعُ، رَفعَه،...." (ابن منظور، 1414: 30 /156)، وقيل:"... فإنه رفع على الاستئناف وإرادة "فهو يعجمه "، لأنه لو نصبه، لكان داخلا في الإرادة، وليس المعنى عليه" (ابن يعيش، 2001: 15/2).

والخلاف الذي وقعوا فيه، ناتج عن خلافهم في دلالة قول الشاعر: (يعجمه)، أيقصد بها الإيضاح، أم الإبهام؟ فكان ورود كلمة اللحن هنا ليس للتخطئة، وإنما جاءت لتفسير قوله: "يأتي به أعجميا". فقال: أي: يلحن فيه.

يؤيد ذلك قول السيوطي: "ولا يجوز نصبه على تقدير "أن" عطفا على سابقه لفساد المعنى، لأنه لا يريد إعجامه، قالوا (الفراء، 1983: 67/2): إذا رأيت الفعل منصوبا وبعده فعل قد نسق عليه بواو أو فاء أو ثم أو أو فإن كان يشاكل معنى الفعل الذي قبله نسقته عليه، وإن رأيته غير مشاكل معناه استأنفته فرفعته، وهذا حال الفعل (فيعجمه)رفعه على المخالفة، لأنه يريد أن يعربه، ولا يريد أن يعجمه" (السيوطي، د.ت: 475/2).

المطلب الثالث: اللحن في كلام اللغويين والفقهاء

1- **الخلاف في قولهم: قوزع الديك**

قال ابن منظور:" وقد غَلِطَ في تفسير(قَوْزَعَ) بمعنى: تنفيشِه قَنازِعَه، ولو كان كما قال، لجاز: قنزع، وهذا حرف لهج به بعض عوامّ أَهل العراق، يقول: قنزع الديكُ: إِذا فرّ من الديكِ الذي يقاتله، فوضعه أَبو حاتم في باب: "المذال والمفسد"، وقال صوابه: قوزع، ووضعه ابن السكيت في باب:" ما يلحن فيه العامة"، قال أَبو منصور(الأزهري، 2001):" وظن البشتي بحدسه وقلة معرفته، أَنه مأْخوذ من القنزعة، فأَخطأَ ظنه،..." (ابن منظور، 1414: 108/20).

مما سبق يتضح أن قوزع هي الفصيحة، وأن قنزع لغة العامة، وهو ما ذهب إليه كثير من اللغويين، قال الزبيدي: "قال يعقوب: ولا تقل: قنزع، فإن الأصل فيه، قزع: إذا عدا هاربا، ونسبه الأصمعي للعامة" (الزبيدي، 2001) وقيل: "القنزعة: الريش المجتمع في رأس الديك، والقبرة ونحوها، والشعر حول الرأس، وقنزع الديك: هرب عند اقتتاله...أو هي عامية، فصيحها: قوزع" (رضا، 1958).

وقيل: "قنزع الديك، قال أبو حاتم عن الأصمعي: هو قول العامة، ولا يقال: قنزع، وإنما يقال: قوزع الديك: إذا غلب، وقال البشتي، قال ابن السكيت (1987، ص 330): يقال: قوزع الديك ولا يقال: قنزع، قال البشتي يعني: تنفيشه برائله، وهي قنازعه،... قلت: فإذن كان ينبغي للمصنف أن ينبه على ذلك لأنها لغة عامية" (الزبيدي، 2001).

ويمكن تخريج قول العامة (قنزع) على أنه من الإبدال، إذ أبدلوا النون بالواو، فصارت كلمة (قوزع) كلمة جديدة هي: (قنزع).

2- **الخلاف في قولهم: المِلاك**

جاء في اللسان: "قوله: "والإمْلاك: التزويج، ويقال للرجل إذا تزوّج: قد مَلَكَ فلانٌ يَمْلِكُ مَلْكًا ومُلْكًا ومِلْكًا، وشَهِدْنا إمْلاك فلان ومِلاكَه ومَلاكه، الأخيرتان عن اللحياني، أي: عقده مع امرأته، وأَمْلكه إياها حتى مَلَكَها: يَمْلِكها، مُلْكًا ومَلْكًا ومِلْكًا: زوَّجه إياها عن اللحياني، وأُمْلِكَ فلانُ يُمْلَكُ إمْلاكًا إذا زُوِّج عنه أَيضًا، وقد أَمْلَكْنا فلانًا فلانَة: إذا زَوَّجناه إياها، وجئنا من إمْلاكه، ولا تقل: من مِلاكِه، وفي الحديث: "من شَهِدَ مِلاكَ امرئ مسلم ". نقل ابن الأثير (1979: 4/ 359): المِلاكُ والإمْلاكُ: التزويجُ وعقد النكاح، وقال الجوهري (2009: 4/ 1610): لا يقال: مِلاك، ولا يقال: مَلَك بها، وَلَا أُمْلِك بِهَا" (ابن منظور، 1414: 25 /89).

نقل ابن منظور أنه لا يجوز أن يقال: مِلاك، ولا ملك بها، ولكنه روى حديثا يؤيد جواز (ملاك)، وبالعودة إلى المعاجم تبين أنه يجوز أن يقال: ملاك؛ للحديث المذكور، ويجوز أن يقال: (أملك بها) على تقدير: (تزوج بها)، قال الزجاج: "وأملكت الرجل إملاكًا: إذا زوجته"(ثعلب، 1907)، وقال الفيومي: "وملكت امرأة أملكها، من باب (ضرَب) أيضًا تزوجتها، يقال: ملكت بامرأة على لغة من قال: تزوجت بامرأة، ويتعدى بالتضعيف والهمزة إلى مفعول آخر، فيقال: ملَّكته امرأة، وأملكته امرأة..." (الفيومي، د.ت: 656/2).

كما أنهم أجازوا ذلك محافظة على تصحيح عبارة الفقهاء، قال الزبيدي: "وأملكه فلانة إذا زوجه إياها، نقله ابن الأثير وغيره، وعليه أكثر أهل اللغة حتى كاد أن يكون إجماعًا منهم، وجعلوه من اللحن القبيح، ولكن جوزه صاحب المصباح وقال: إنه يقال: ملكت بامرأة، كما يقال: تزوجت بامرأة، وقال النووي: محافظة على تصحيح عبارة الفقهاء (ابن الأثير، 1979: 359/4)، فهذا أقوى دليل على جوازه، وإليه مال اللحياني، وكأن المصنف لم ينبه عليه لأجل ذلك فتأمل" (الزبيدي، 2001).

وهذا يؤكد أن ما عده بعض اللغويين لحنا، قد عده بعضهم الآخر جائزا ومقبولا؛ محافظة على تصحيح لغة الفقهاء.

النتائج:

بعد الانتهاء من هذا البحث، فقد تم التوصل إلى عدد من النتائج، هي:

1 أن السماع كان ضابط الحكم على اللحن فاللغة كانت مشافهة، وأما بعد جمع اللغة ووضع القواعد، فالضابط الأغلب السماع مع القياس.

2-أن الكلام الملحون والكلام الشاذ مصطلحان لمفهوم واحد، يدل على الميل أو الخروج عن الأصل والوقوع في الخطأ، كما أن اللحن والشذوذ يرتبطان بالوزن والبنية والهمز والحذف والمقصور والممدود.... إلخ.

3- كانت أغلب المسائل التي حُكم عليها باللحن في (لسان العرب) مما نقله ابن منظور عمن سبقه، كالأزهري، وابن دريد، والجوهري، والأصمعي وغيرهم، ولم يكن له إلا النقل، وكان أحيانا يبدي رأيه فيها، وأحيانا ينقل تلك الآراء دون ترجيح.

4- أن أهم العوامل التي جعلت كثيرا من اللغويين يُلحِّنون: الجائز، والقليل، وما هو لغة، هو أن النظرية اللغوية عند العرب كانت نظرية معيارية، أي :أنهم بنوا عملهم على أساس محاولة الوصول إلى مجموعة من القواعد والأحكام التي ينبغي اتباعها، ولا يجوز الخروج عنها إذا أراد المتكلم أن يأتي بكلامه صحيحًا فصيحًا، وأن ينجو من خطيئة اللحن والزلل.

5- أن اللحن ظهر قبل وضع قواعد العربية، كما أن نظرة النحاة لما أسموه "اللحن أو الخطأ" كان سندها القواعد الحادة التي وضعوها وألزموا أنفسهم بها، وإن لم يستطيعوا فرضها على الاستعمال المتطور باستمرار.

6- أن اللحن ظاهرة قديمة في العربية، ظهرت منذ العصر الجاهلي، فما كان من اللحن قديمًا أو من الشاذ، قبلت جله مجامع اللغة واستعمله العرب حديثًا، بعد وجود وجه له في العربية بلغاتها ولهجاتها.

7-أن الاعتماد على مذهب الكوفيين في الاعتماد على القراءات القرآنية متواترها وآحادها وشاذها، كان مذهبا راجحًا، فالبصريون وغيرهم ممن منعوا الاحتجاج بالقراءات الشاذة، نسبوا القراء والرواة والمحدثين والفقهاء والشعراء إلى اللحن، وهي تهمة يمكن أن نصفها بأنه (عامة) في فترة القرن الثالث الهجري، وقد ثبتت لهم البراءة منها في كثير من القضايا.

8- أن جهود اللغويين في جمع مادة " اللحن " التي ضمتها كتب " لحن العوام " في القرن الثاني الهجري وما بعده، جهود موفقة وجديرة بالاحترام والتقدير، والمادة العلمية التي حوتها عن مظاهر اللحن المختلفة تدل على دقة التتبع للجزئيات وطول الاستقراء والنظر في اللغة الفصحى.

9- أن عدم وضوح المفهوم الدقيق للمصطلحات، أو الاشتراك في المعنى اللغوي الأم للفظ (اللحن) من الجذر (ل.ح. ن)، أوقع بعض العلماء في خلط بعض المعاني، وخصوصًا عند الوقوف على رواية بعض الأحاديث وبعض أشعار العرب وتفسيرها.

المراجع:

ابن الأثير، ا. ب. م. (1979). *النهاية في غريب الحديث والأثر* (طاهر أحمد الزاوى، ومحمود محمد الطناحي، تحقيق). المكتبة العلمية.

الأخفش الأوسط، س. ب. م. (1981). *معاني القرآن* (فائز فارس، تحقيق؛ ط.2) مكتبة الخانجي.

الأزهري، م. (2001). *تهذيب اللغة* (محمد عوض مرعب، تحقيق؛ ط.1)، دار إحياء التراث العربي.

أبو الأسود. (1964). *ديوانه* (محمد حسن آل ياسين، تحقيق، مكتبة النهضة.

الأنباري، محمد بن القاسم. (1980). *شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات* (عبد السلام هارون، تحقيق؛ ط.4)، دار المعارف.

الأنباري، م. ب. ا. (1987). *الزاهر* (حاتم الضامن، تحقيق؛ ط.2)، دار الشؤون الثقافية العامة.

البحلة، ع. م. (2018). الصناعة المعجمية العربية أطوارها ومدارسها. *مجلة الآداب*، *1*(6)، 8-34. https://doi.org/10.35696/.v1i6.491

البخاري، م. ب. إ. (1422). *صحيح البخاري: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه* (ط.1). دار طوق النجاة.

البخاري، م. ب. إ. (د.ت). *خلق أفعال العباد* (عبد الرحمن عميرة، تحقيق)، دار المعارف السعودية.

برطولي، س. (2009). *جهود علماء العربية في الحفاظ على السلامة اللغوية* (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر.

البصلة، ع.، والمسند، غ. (2015). القول الفصل في الإخبار عن الجملة والفعل: دراسة في ضوء الخلاف النحوي، *مجلة جامعة الأزهر*، (33)، 1205-1252.

البصلة، ع. (1421). *التصريف الكوفي من كتاب (ارتشاف الضرب) من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي دراسة تحليلية* [رسالة ماجستير غير منشورة]، كليات البنات بالرياض، جامعة الأميرة نورة، السعودية.

البيهقي، أ. (1410). *شعب الإيمان* (محمد السعيد بسيوني زغلول، تحقيق؛ ط.1)، دار الكتب العلمية.

ثعلب، أ. ب. ي. (1907). *فصيح اللغة، مع شرحه التلويح في شرح الفصيح، لأبي سهل محمد بن علي بن محمد الهروي، ومعه ذيل الفصيح للبغدادي*، مطبعة السعادة.

الجاحظ. (د.ت). *في البيان والتبين* (عبد السلام هارون، تحقيق)، دار الجيل.

الجرجاني، ع. ب. م. (1983). *التعريفات* (ط.1). دار الكتب العلمية.

ابن جني، أ. ا. ع. (1954). *المنصف* (إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، تحقيق)، مصطفى البابي الحلبي.

ابن جني، ع. (1955). *الخصائص* (محمد النجار، تحقيق)، دار الكتب العربية.

الجوهري. (2009). *الصحاح* (محمد محمد تامر، وأنس محمد الشامي، وزكريا جابر أحمد، تحقيق: دار الحديث.

الحاوي، ع.، والبغدادي، م. (2006). *في المعاجم اللغوية* (ط.1). مكتبة المتنبي.

حلواني، م. خ. (د.ت). *المغني الجديد في علم الصرف*، دار الشرق العربي.

أبو حيان. (1408). *البصائر والذخائر* (وداد القاضي، تحقيق؛ ط.1)، دار صادر.

الخطابي، ح. ب. م. (1982). *غريب الحديث* (عبد الكريم العزباوي، تحقيق)، دار الفكر.

ابن خُزَيمة، م. ب. إ. (2003). *صحيح ابن خزيمة* (محمد مصطفى الأعظمي، تحقيق؛ ط.3)، المكتب الإسلامي.

الخيروني، ح. (2018). اللغة العربية بين اللحن إلى حدود القرن الرابع الهجري، *المجلة البحثية*، (9-10)، 19-36.

أبو داوود، س. ب. ا. (د.ت). *سنن أبي داود* (محمد محيي الدين عبد الحميد، تحقيق)، دار الفكر.

الرأس، ع. ز.، وهني، م. ح. (2018). اللحن في اللغة العربية، أسبابه، آثاره، ومصنفاته، *مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية*، *10* (1)، 34-39.

رضا، أ. (1958). *معجم متن اللغة*، دار مكتبة الحياة.

الرعيني، أ. ب. ي. (1428). *تحفة الأقران في ما قرئ بالتثليث من حروف القرآن* (ط.2). كنوز أشبيليا.

الزبيدي، م. م. (2001). *تاج العروس من جواهر القاموس*، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

الزمخشري. (1417). *شرح الفصيح* (إبراهيم بن عبد الله الغامدي، تحقيق)، [أطروحة دكتوراه غير منشورة]، جامعة أم القرى، السعودية.

الزمخشري، م. ب. ع. (1998). *الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل* (عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، تحقيق)، مكتبة العبيكان.

الزمخشري، م. ب. ع. (1993). *الفائق في غريب الحديث* (علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، تحقيق)، دار الفكر.

أبو زيد الأنصاري. (1981). *النوادر في اللغة* (ط.1). دار الشروق.

ابن السراج، م. (1985). *الأصول في النحو* (عبد الحسين الفتلي، تحقيق؛ ط.3)، مؤسسة الرسالة.

ابن السكيت. (1987). *إصلاح المنطق* (أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، تحقيق)، دار المعارف.

سيبويه، ع. (1988). *الكتاب* (عبد السلام، تحقيق؛ ط.3)، الخانجي.

ابن سيده، ع.. (1996). المخصص (خليل إبراهيم جفال، تحقيق؛ ط.1)، دار إحياء التراث العربي.

السيوطي. ج. ا. (د.ت). *المزهر في علوم اللغة* (محمد أحمد جاد المولى، وآخرين، تحقيق)، إحياء دار الكتب العربية.

السيوطي، ج. ا. (د.ت). *شرح أبيات المغني*، دار مكتبة الحياة.

الصاعدي، ع. (1988). أصول علم العربية في المدينة، *مجلة الجامعة الإسلامية*، *28*(105-106)، 1-383.

الصاغاني، ا. ب. م. (1970). *التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية* (عبد العليم الطحاوي وآخرين، تحقيق)، مطبعة دار الكتاب.

الصاغاني، ا. ب. م. (1983). *الشوارد في اللغة* (عدنان الدوري، تحقيق؛ ط.1)، مطبعة المجلس العلمي العراقي.

الصفدي، ص. ا. (1987). *تصحيح التصحيف وتحرير التحريف* (خليل الشرقاوي، تحقيق؛ ط.1)، مكتبة الخانجي.

ضناوي، س. (2004). *المعجم المفصل في المعرب والدخيل* (ط.1). دار الكتب العلمية.

الطبري، م. ب. ج. (1995). *جامع البيان عن تأويل آي القرآن*، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

أبو عبيد، ا. ب. س. (1989). *الغريب المصنف* (رمضان عبد التواب، تحقيق)، مكتبة الثقافة الفنية.

العدناني، م. (2008). *معجم الأخطاء الشائعة* (ط.2). مكتبة لبنان.

ابن عصفور. (1987). *الممتع في التصريف* (فخر الدين قباوة، تحقيق؛ ط.1)، دار المعرفة.

ابن عقيل، ع. (د.ت). *شرح ألفية ابن مالك*، دار إحياء التراث العربي.

علوش، ع. (2001). **الجامع في غريب الحديث**، مكتبة الرشد.

عمر، أ.، وآخرون. (2008). *معجم الصواب اللغوي* (ط.1). عالم الكتب.

عيسى، ع. (2010). شعر مالك بن أسماء بن خارجة: جمع وتحقيق ودراسة، *مجلة جامعة كركوك*، *19* (11)، 138-170.

ابن فارس، أ. (1979). *مقاييس اللغة* (عبد السلام هارون، تحقيق)، دار الفكر للنشر.

ابن فارس، أ. (1991). *معجم مقاييس اللغة* (عبد السلام محمد هارون، تحقيق؛ ط.1)، دار الجيل.

الفارسي، أ. ع. (1981). *التكملة* (كاظم المرجان تحقيق)، مطبوعات العراق.

الفارسي، أ. ع. (2003). *مقاييس المقصور والممدود* (حسن محمود هنداوي، تحقيق؛ ط.1)، دار إشبيليا.

الفراء. (1983). *المقصور والممدود* (ماجد الذهبي، تحقيق؛ ط.1)، مؤسسة الرسالة.

الفراء، ي. ب. ز. (1983). معاني القرآن (ط.3). عالم الكاتب.

الفراهيدي، ا. ب. أ. (د.ت). *العين* (مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، تحقيق)، مكتبة الهلال للنشر.

فك، ي. (1980). *العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب* (رمضان عبد التواب، ترجمه)، مكتبة الخانجي.

الفندي، أ. م. (2019). الصناعة المعجمية والفئة المستهدفة. *مجلة الآداب*، *1* (12)، 211-236. https://doi.org/10.35696/.v1i12.620

الفيروزآبادي، م. ب. ي. (2005). *القاموس المحيط* (ط.8). مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع.

الفيومي، أ. (د.ت). *المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي* (عبد العظيم الشناوي، تحقيق؛ ط.2)، دار المعارف.

ابن القطاع، ع. (1361). *الأفعال*، عالم الكتب.

القنيعير ح. ع.. (2021). المعجم العلمي المختصّ كتاب الماء نموذجًا دراسة معجمية. *الآداب للدراسات اللغوية والأدبية*، *1* (12)، 48-96. https://doi.org/10.53286/arts.v1i12.770

ابن القوطية، م. (1993). *الأفعال* (علي فودة، تحقيق؛ ط.2)، مكتبة الخانجي.

الكسائي، ع. (1982). *ما تلحن فيه العامة* (رمضان عبد التواب، تحقيق؛ ط.1)، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي.

الكفوي، أ. (1967). *الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية*، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي.

اللبلي، أ. (1979). *تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح (السفر الأول)* (عبد الملك بن عيضة الثبيتي، تحقيق) [أطروحة دكتوراه غير منشورة] جامعة أم القرى.

مسلم، ا. ا. (د.ت). *المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله* ﷺ (محمد فؤاد عبد الباقي، تحقيق)، دار إحياء التراث العربي.

ابن مكي الصقلي، ع. (1990). *تثقيف اللسان وتلقيح الجنان* (ط.1). دار الكتب العلمية.

ابن منظور، م. (1414). *لسان العرب* (ط.3). دار صادر.

ناصر الدين، م. (د.ت). *شرح ديوان بشار بن برد*، دار الكتب العلمية.

الهروي، أ. (1999). *الغريبين في القرآن والحديث* (أحمد فريد المزيدي، تحقيق؛ ط.1)، مكتبة نزار مصطفى الباز.

الهروي، م. (1420). *إسفار الفصيح* (أحمد بن سعيد بن محمد قُشاش، تحقيق؛ ط.1)، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

الهروي، م. (1420). *إسفار الفصيح* (أحمد قشاش، تحقيق)، عمادة البحث العلمي.

ابن هشام. (1972). *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب* (مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، تحقيق)، دار الفكر.

ابن يعيش، ي. (2001). *شرح المفصل* (ط.1). دار الكتب العلمية.

Arabic References

Ibn al-Athīr, a. i. M. (1979). *al-nihāyah fī Gharīb al-ḥadīth wa-al-athar* (Ṭāhir Aḥmad alzāwá, wa-Maḥmūd Muḥammad al-Ṭanāḥī, taḥqīq). al-Maktabah al-ʿIlmīyah.

al-Akhfash al-Awsaṭ, S.. (1981). *maʿānī al-Qurʾān* (Fāʾiz Fāris, taḥqīq ; ; 2nd ed.) Maktabat al-Khānjī.

al-Azharī, M. (2001). *Tahdhīb al-lughah* (Muḥammad ʿAwaḍ Murʿib, taḥqīq ; 1st ed.), Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī.

Abū al-aswad. (1964). *dīwānih* (Muḥammad Ḥasan Āl Yāsīn, taḥqīq, Maktabat al-Nahḍah.

al-Anbārī, M. (1980). *sharḥ al-qaṣāʾid al-sabʿ al-Ṭawwāl al-jāhilīyāt* (ʿAbd al-Salām Hārūn, taḥqīq; 4th ed.), Dār al-Maʿārif.

al-Anbārī, M. (1987). *al-zāhir* (Ḥātim al-Ḍāmin, taḥqīq; 2nd ed.), Dār al-Shuʾūn al-Thaqāfīyah al-ʿĀmmah.

Al-Bahla, A. M. A.. (2018). The Arabic Lexical Industry: its Phases and Schools. *Journal of Arts*, *1*(6), 8–34. https://doi.org/10.35696/.v1i6.491

al-Bukhārī, M. (1422). *Ṣaḥīḥ al-Bukhārī : al-Jāmiʿ al-Musnad al-ṣaḥīḥ al-Mukhtaṣar min umūr Rasūl Allāh ṣallá Allāh ʿalayhi wa-sallam wsnnh wa-ayyāmuh* (1st ed.). Dār Ṭawq al-najāh.

al-Bukhārī, M. (N. D). *khalq afʿāl al-ʿibād* (ʿAbd al-Raḥmān ʿUmayrah, taḥqīq), Dār al-Maʿārif al-Saʿūdīyah.

Brṭwly, S. (2009). *Juhūd ʿulamāʾ al-ʿArabīyah fī al-ḥuffāẓ ʿalá al-Salāmah al-lughawīyah* (uṭrūḥat duktūrāh ghayr manshūrah), Jāmiʿat al-Jazāʾir, al-Jazāʾir.

Albṣlh, ʿ., wa-al-Musnad, G. (2015). al-Qawl al-faṣl fī al-Ikhbār ʿan al-jumlah wa-al-fiʿl : dirāsah fī ḍawʾ al-khilāf al-Naḥwī, *Majallat Jāmiʿat al-Azhar,* (33), 1205-1252.

Albṣlh, ʿ. (1421). al-taṣrīf al-Kūfī min Kitāb (Irtishāf al-ḍarb) *min Lisān al-ʿArab li-Abī Ḥayyān al-Andalusī dirāsah taḥlīlīyah* [Risālat mājistīr ghayr manshūrah], Kullīyāt al-banāt bi-al-Riyāḍ, Jāmiʿat al-Amīrah Nūrah, al-Saʿūdīyah.

al-Bayhaqī, A. (1410). *shaʿb al-īmān* (Muḥammad al-Saʿīd Basyūnī Zaghlūl, taḥqīq ; 1st ed.), Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah.

Thaʿlab, A. (1907*). Faṣīḥ al-lughah, maʿa sharaḥahu al-Talwīḥ fī sharḥ al-faṣīḥ, li-Abī Sahl Muḥammad ibn ʿAlī ibn Muḥammad al-Harawī, wa-maʿahu Dhayl al-faṣīḥ llbghdādy*, Maṭbaʿat al-Saʿādah.

al-Jāḥiẓ. (N. D). *fī al-Bayān wāltbyn* (ʿAbd al-Salām Hārūn, taḥqīq), Dār al-Jīl.

al-Jurjānī, ʿ. (1983). *alt ʿryfāt* (1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah.

Ibn Jinnī, A. a. (1954). *al-Munṣif* (Ibrāhīm Muṣṭafá, wa-ʿAbd Allāh Amīn, taḥqīq), Muṣṭafá al-Bābī al-Ḥalabī.

Ibn Jinnī, A. a. (1955). *al-Khaṣāʾiṣ* (Muḥammad al-Najjār, taḥqīq), Dār al-Kutub al-ʿArabīyah.

al-Jawharī. (2009). *al-ṣiḥāḥ* (Muḥammad Muḥammad Tāmir, wa-uns Muḥammad al-Shāmī, wzkryā Jābir Aḥmad, taḥqīq : Dār al-ḥadīth.

al-Ḥāwī, ʿ., wa-al-Baghdādī, M. (2006). *fī al-maʿājim al-lughawīyah* (1st ed.). Maktabat al-Mutanabbī.

Ḥalawānī, M. K. (N. D). *al-Mughnī al-jadīd fī ʿilm al-ṣarf*, Dār al-Sharq al-ʿArabī.

Abū Ḥayyān. (1408). *al-Baṣāʾir wa-al-dhakhāʾir* (Widād al-Qāḍī, taḥqīq ; 1st ed.), Dār Ṣādir.

al-Khaṭṭābī, Ḥ. (1982). *Gharīb al-ḥadīth* (ʿAbd al-Karīm al-ʿAzbāwī, taḥqīq), Dār al-Fikr.

Ibn khuzaymh, M. (2003). *Ṣaḥīḥ Ibn Khuzaymah* (Muḥammad Muṣṭafá al-Aʿẓamī, taḥqīq; 3rd ed.), al-Maktab al-Islāmī.

Alkhyrwny, Ḥ. (2018). al-lughah al-ʿArabīyah bayna al-Laḥn ilá ḥudūd al-qarn al-rābiʿ al-Hijrī, *al-Majallah al-baḥthīyah*, (9-10), 19-36.

al-Ra's, ʿ. Z., whny, M. Ḥ. (2018). al-Laḥn fī al-lughah al-ʿArabīyah, asbābuhu, āthāruh, wa-muṣannafātuhu, *Majallat al-Akādīmīyah lil-Dirāsāt al-ijtimāʿīyah wa-al-insānīyah, 10* (1), 34-39.

Riḍā, A. (1958). *Muʿjam matn al-lughah*, Dār Maktabat al-ḥayāh.

al-Ruʿaynī, A.. (1428). *Tuḥfat al'qrān fī mā qr' bāltthlyth min ḥurūf al-Qur'ān* (; 2nd ed.). Kunūz Ishbīliyā.

al-Zubaydī, M. (2001). *Tāj al-ʿarūs min Jawāhir al-Qāmūs,* al-Majlis al-Waṭanī lil-Thaqāfah wa-al-Funūn wa-al-Ādāb.

al-Zamakhsharī. (1417). *sharḥ al-faṣīḥ* (Ibrāhīm ibn ʿAbd Allāh al-Ghāmidī, taḥqīq), [uṭrūḥat duktūrāh ghayr manshūrah], Jāmiʿat Umm al-Qurá, al-Saʿūdīyah.

al-Zamakhsharī, M. (1998). *al-Kashshāf ʿan ḥaqā'iq al-tanzīl wa-ʿuyūn al-aqāwīl fī Wujūh al-ta'wīl* (ʿĀdil Aḥmad ʿAbd al-Mawjūd, wa-ʿAlī Muḥammad Muʿawwaḍ, taḥqīq), Maktabat al-ʿUbaykān.

al-Zamakhsharī, M. (1993). *al-fā'iq fī Gharīb al-ḥadīth* (ʿAlī Muḥammad al-Bajāwī, wa-Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, taḥqīq), Dār al-Fikr.

Abū Zayd al-Anṣārī. (1981). *al-Nawādir fī al-lughah* (1st ed.). Dār al-Shurūq.

Ibn al-Sarrāj, A. B. M. (1985). *al-uṣūl fī al-naḥw* (ʿAbd al-Ḥusayn al-Fatlī, taḥqīq ; 3rd ed.), Mu'assasat al-Risālah.

Ibn al-Sikkīt. (1987). *Iṣlāḥ al-manṭiq* (Aḥmad Shākir, wa-ʿAbd al-Salām Hārūn, taḥqīq), Dār al-Maʿārif.

Sībawayh, ʿ. (1988). *al-Kitāb* (ʿAbd al-Salām, taḥqīq ; 3rd ed.), al-Khānjī.

Ibn sydh, ʿ. (1996). *almkhṣṣ* (Khalīl Ibrāhīm Jaffāl, taḥqīq ; 1st ed.), Dār Iḥyā' al-Turāth al-ʿArabī.

al-Suyūṭī. (N. D). *al-Muz'hir fī ʿulūm al-lughah* (Muḥammad Aḥmad Jād al-Mawlá, wa-ākharīn, taḥqīq), Iḥyā' Dār al-Kutub al-ʿArabīyah.

al-Suyūṭī, J. a. (N. D). *sharḥ abyāt al-Mughnī*, Dār Maktabat al-ḥayāh.

al-Ṣāʿidī, ʿ.. (1988). uṣūl ʿilm al-ʿArabīyah fī al-Madīnah, *Majallat al-Jāmiʿah al-Islāmīyah, 28* (105-106), 1-383.

al-Ṣaghānī. (1970). *al-Takmilah wāldhyl wa-al-ṣilah li-kitāb Tāj al-lughah wa-ṣiḥāḥ al-ʿArabīyah* (ʿAbd al-ʿAlīm al-Ṭaḥāwī wa-ākharīn, taḥqīq), Maṭbaʿat Dār al-Kitāb.

al-Ṣaghānī, R. a. (1983). *al-Shawārid fī al-lughah* (ʿAdnān al-Dūrī, taḥqīq ; 1st ed.), Maṭbaʿat al-Majlis al-ʿIlmī al-ʿIrāqī.

al-Ṣafadī, Ṣ. a. (1987). *taṣḥīḥ al-taṣḥīf wa-taḥrīr al-taḥrīf* (Khalīl al-Sharqāwī, taḥqīq ; 1st ed.), Maktabat al-Khānjī.

Ḍinnāwī, S. (2004). *al-Muʿjam al-Mufaṣṣal fī al-Muʿarrab wa-al-dakhīl* (1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah.

al-Ṭabarī, M. (1995). *Jāmiʿ al-Bayān ʿan Ta'wīl āy al-Qur'ān,* Dār al-Fikr lil-Ṭibāʿah wa-al-Nashr wa-al-Tawzīʿ.

Abū ʿUbayd, a. (1989). *al-Gharīb al-muṣannaf* (Ramaḍān ʿAbd al-Tawwāb, taḥqīq), Maktabat al-Thaqāfah al-fannīyah.

al-ʿAdnānī, M. (2008). *Muʿjam al-akhṭāʾ al-shāʾiʿah* (2nd ed.). Maktabat Lubnān.

Ibn ʿUṣfūr. (1987). *al-mumtiʿ fī al-taṣrīf* (Fakhr al-Dīn Qabāwah, taḥqīq ; 1st ed.), Dār al-Maʿrifah.

Ibn ʿAqīl, ʿ. (N. D). *sharḥ Alfīyat Ibn Mālik*, Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī.

ʿAllūsh, ʿ. (2001). *al-Jāmiʿ fī Gharīb al-ḥadīth*, Maktabat al-Rushd.

ʿUmar, A, wa-ākharūn. (2008). *Muʿjam al-ṣawāb al-lughawī* (1st ed.). ʿĀlam al-Kutub.

ʿĪsá, ʿ. (2010). shiʿr Mālik ibn Asmāʾ ibn khārijah : jamʿ wa-taḥqīq wa-dirāsat, *Majallat Jāmiʿat Karkūk, 19* (11), 138-170.

Ibn Fāris, A. (1979). *Maqāyīs al-lughah* (ʿAbd al-Salām Hārūn, taḥqīq), Dār al-Fikr lil-Nashr.

Ibn Fāris, A. (1991). *Muʿjam Maqāyīs al-lughah* (ʿAbd al-Salām Muḥammad Hārūn, taḥqīq ; Ṭ. (1, Dār al-Jīl.

al-Fārisī, A. ʿ. (1981). *al-Takmilah* (Kāẓim al-marjān taḥqīq), Maṭbūʿāt al-ʿIrāq.

al-Fārisī, A. ʿ. (2003). *Maqāyīs al-maqṣūr wa-al-mamdūd* (Ḥasan Maḥmūd Hindāwī, taḥqīq ; 1st ed.), Dār Ishbīliyā.

al-Farrāʾ. (1983). *al-maqṣūr wa-al-mamdūd* (Mājid al-Dhahabī, taḥqīq ; 1st ed.), Muʾassasat al-Risālah.

al-Farrāʾ, Y. (1983). *maʿānī al-Qurʾān* (3rd ed.). ʿĀlam al-Kātib.

al-Farāhīdī, a. (N. D). *al-ʿAyn* (Mahdī al-Makhzūmī, wa-Ibrāhīm al-Sāmarrāʾī, taḥqīq), Maktabat al-Hilāl lil-Nashr.

Fakk, J. (1980). *al-ʿArabīyah Dirāsāt fī al-lughah wa-al-lahajāt wa-al-asālīb* (Ramaḍān ʿAbd al-Tawwāb, tarjamahu), Maktabat al-Khānjī.

Al-Fandi, A. M.. (2019). The Lexicography and the Target Group Reader's Lexicon. *Journal of Arts*, *1*(12), 211–236. https://doi.org/10.35696/.v1i12.620

al-Fīrūzābādī, M. (2005). *al-Qāmūs al-muḥīṭ* (8th ed.). Muʾassasat al-Risālah lil-Nashr wa-al-Tawzīʿ.

al-Fayyūmī, A. (N. D). *al-Miṣbāḥ al-munīr fī Gharīb al-sharḥ al-kabīr lil-Rāfiʿī* (ʿAbd al-ʿAẓīm al-Shinnāwī, taḥqīq; 2nd ed.), Dār al-Maʿārif.

Al-keneyeer, H. A. . (2021). The Specialized Scientific Dictionary: Ketab Almaa 'Book of Water' as a Case Study: A Lexical Study. *Arts for Linguistic & Literary Studies*, *1*(12), 48–96. https://doi.org/10.53286/arts.v1i12.770

Ibn al-qiṭāʿ, ʿ. (1361). *al-afʿāl*, ʿĀlam al-Kutub.

Ibn al-Qūṭīyah, A. B. (1993). *al-afʿāl* (ʿAlī Fawdah, taḥqīq; 2nd ed.), Maktabat al-Khānjī.

al-Kisāʾī, ʿ. (1982). *mā tlḥn fīhi al-ʿĀmmah* (Ramaḍān ʿAbd al-Tawwāb, taḥqīq ; 1st ed.), Maktabat al-Khānjī bi-al-Qāhirah, wa-Dār al-Rifāʿī.

al-Kaffawī, A. (1967). *al-Kullīyāt Muʿjam fī al-muṣṭalaḥāt wa-al-furūq al-lughawīyah*, Manshūrāt Wizārat al-Thaqāfah wa-al-Irshād al-Qawmī.

al-Lablī, A. (1979). *Tuḥfat al-Majd al-ṣarīḥ fī sharḥ Kitāb al-faṣīḥ (al-safar al-Awwal)* (ʿAbd al-Malik ibn ʿAyḍah al-Thubaytī, taḥqīq) [uṭrūḥat duktūrāh ghayr manshūrah] Jāmiʿat Umm al-Qurá.

Muslim, I. a. (N. D). *al-Musnad al-ṣaḥīḥ al-Mukhtaṣar bi-naql al-ʿAdl ʿan al-ʿAdl ilá Rasūl Allāh ṣallá Allāh ʿalayhi wa-sallam* (Muḥammad Fu'ād ʿAbd al-Bāqī, taḥqīq), Dār Iḥyā' al-Turāth al-ʿArabī.

Ibn Makkī al-Ṣiqillī, ʿ. (1990). *Tathqīf al-lisān wtlqyḥ al-Jinān* (1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah.

Ibn manẓūr, M. (1414). *Lisān al-ʿArab* (3rd ed.). Dār Ṣādir.

Nāṣir al-Dīn, M. (N. D). *sharḥ Dīwān Bashshār ibn Burd*, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah.

al-Harawī, A. (1999). *alghrybyn fī al-Qurʹān wa-al-ḥadīth* (Aḥmad Farīd al-Mazīdī, taḥqīq ; 1st ed.), Maktabat Nizār Muṣṭafá al-Bāz.

al-Harawī, M. (1420). *Isfār al-faṣīḥ* (Aḥmad ibn Saʿīd ibn Muḥammad qushāsh, taḥqīq ; 1st ed.), ʿImādat al-Baḥth al-ʿIlmī bi-al-Jāmiʿah al-Islāmīyah.

al-Harawī, M. (1420). *Isfār al-faṣīḥ* (Aḥmad Qashāsh, taḥqīq), ʿImādat al-Baḥth al-ʿIlmī.

Ibn Hishām. (1972). *Mughnī al-labīb ʿan kutub al-aʿārīb* (Māzin al-Mubārak, wa-Muḥammad ʿAlī Ḥamad Allāh, taḥqīq), Dār al-Fikr.

Ibn Yaʿīsh, Y. (2001). *sharḥ al-Mufaṣṣal* (1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah.